النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵏⴰⵀⵊ ⴰⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

■ العدد : 577 ■ من 31 أكتوبر الى 6 نونبر 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

سنة بعد الحراك التعليمي، ماذا تحقق وأية مهام مطروحة؟

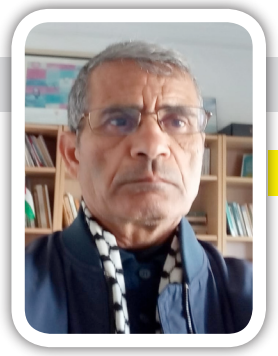

عبد الحق الوسولي :

ضيف العدد

العمل على توحيد النضال بين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي والحاضر

15

التقرير السياسي المقدم للمجلس الوطني بتاريخ 27 أكتوبر 2024

06 05

اليسار المغربي ومهام المرحلة

11

09 08 07

كلمة العدد:

الحركات النضالية الشعبية ومهامنا

إن أهم ما يتسم به الوضع الحالي هو أن الانعكاسات الاجتماعية الكارثية للاختيارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام تدفع فئات وشرائح متعددة ومتزايدة من الشعب إلى النضال وتنظيم صفوفها. باستقلال عن القوى السياسية والنقابية والجمعوية، بما فيها المناضلة. أن هذه الحركات تناضل من أجل قضية محددة(الغلاء مثلا) أو قطاع معين(التعليم، الصحة، السكن، النقل...) أو قضايا مجتمعية(النساء، الأطفال، الأقليات الإثنية أو الدينية،البيئة...) أو منطقة أو مدينة مهمشة بأكملها(الريف، جرادة، اوطاط الحاج...).

ومن أهم سمات هذه الحركات هي تأكيدها على استقلاليتها وابتعادها عن التنظيمات السياسية والنقابية والجمعوية. إن ذلك ناتج، ليس عن فقدان الوسائط الرسمية لأية مصداقية فحسب، بل لانتشار الاحتراز، إن لم يكن العداء، من القوى المناضلة التي يتم وصفها، هي الأخرى، بالدكاكين. ويجب أن نعي أن ذلك نتيجة موضوعية للإفساد والتلغيم الذي مارسه النظام ضد كل قوى المجتمع، وكذلك عن الدعاية المكثفة والممتدة منذ عشرات السنين لفكر ما بعد الحداثة الذي يبخس دور الأدوات الطبقية(الحزب والجبهة كأدوات الصراع السياسي والنقابة كأداة الصراع الاقتصادي للطبقة العاملة) لفائدة الحركات الاجتماعية الأفقية.

ما العمل إزاء هذا الواقع؟ هل ننعزل عن هذه الحركات على أساس أنها تتحفظ منا أو تعادينا وتجرنا إلى معارك جزئية لم تستشرنا قبل خوضها وتستنزف طاقاتنا وتوظفنا لتحقيق مطالب فئوية ضيقة على حساب مشروع التغيير الشامل؟ أم ننخرط فيها على أساس أن مطالبها مشروعة وأن انخراطنا فيها قد يساعد على تغيير رؤيتها للقوى المناضلة وقد يؤدي إلى وعيها، خاصة بعد ما ستتعرض لقمع النظام لعجزه عن تلبية مطالبها، أن نضالها جزء من نضال أشمل، نضال من أجل تغيير النظام المخزني المسؤول عن المآسي التي تعيشها كجزء من الشعب المغربي؟

يجب أن لا ننسى أن النيوليبرالية مكون عضوي للرأسمال المالي الاحتكاري المضارباتي الذي أصبح مهيمنا. وهو ما أدى إلى إضعاف الدور الاجتماعي للدول لفائدة تضخم دورها القمعي، خاصة في دول المحيط الرأسمالي، وإضعاف الحركة النقابية وأزمة الديمقراطية التمثيلية وهجوم مستمر على أوضاع الطبقة العاملة وكل الكادحين وفئات واسعة من الطبقات الوسطى. كما أن تطور الرأسمالية، خاصة في دول المحيط، يؤدي إلى تهميش مناطق متعددة وشاسعة من خلال تمركز النشاط الاقتصادي والثروة في بضع متروبولات ومدن كبيرة بالأساس.

الشيء الذي يجعل الناس، لحماية أنفسهم من همجية الرأسمالية وفي ظل فقدان الثقة في المؤسسات والأحزاب والنقابات، ينطوون على هوية خاصة، إما مرتبطة بالبنية الفوقية(الدين، الهوية الإثنية...) أو بفئة معينة أو منطقة مهمشة، وذلك على حساب هويتهم كمواطني ومواطنات دولة معينة وكأعضاء وعضوات هذه الطبقة أو تلك.

لذلك فإن هذه التنظيمات هي، في العمق، تعبيرات موضوعية وقارة وغير عابرة عن مقاومة انعكاسات العولمة الرأسمالية. إنها الشكل الأساسي الذي يتخذه الصراع الطبقي حاليا. وبالتالي، فإن من واجب ومسئولية القوى المناضلة الانخراط فيها بقوة لأن تجاوز هذه الحركات لتحفظاتها أو عدائها لكل القوى السياسية والنقابية والجمعوية وانفتاحها على النضال من أجل التغيير يتطلب الصبر من طرف القوى المناضلة وتقديم البرهان، من خلال التواجد الميداني مع هذه الحركات وليس الاكتفاء بالتضامن المناسباتي معها، أنها فعلا لا تسعى إلى الركوب على نضالها لأهداف ضيقة وخاصة بها. وفي نفس الآن، يجب على القوى المناضلة أن توضح لهذه الحركات أن مطالبها، مهما تكون بسيطة، قد لا تحققها، وحتى إذا حققت جزءا منها، فإن النظام سيلتف عليها ما أن تتراجع الحركة. وأنها بالتالي يجب أن تساهم، قدر المستطاع، في النضال العام الذي سيضمن تحقيق وتحصين مطالبها. ولنا في تجارب نضالية عديدة وآخرها حركة 20 فبراير خير دليل على ما سبق.

إن تطوير التضامن النضالي والنقاش الجاد بينها ومع القوى الحية السياسية والنقابية والجمعوية والانخراط الجدي لهذه القوى في هذه الحركات النضالية الشعبية مسألة بالغة الأهمية. لذلك نعتبر أن الهجوم الوحدوي الذي يقوم به النهج الديمقراطي موقف سديد يجب التشبث به رغم كل محاولات تقسيم وتجزيء النضال الشعبي الذي يمكن المخزن بالانفراد به. كما نعتبر أن طرحنا بناء الجبهة الميدانية المفتوحة أمام كل القوى الديمقراطية والحية مسألة بالغة الأهمية.

علاوة على ما سبق، فإن الانخراط في هذه الحركات هو أحد أهم الوسائل، بجانب عملنا النقابي والجماهيري، للتجذر وسط الكادحين والارتباط بطلائعهم. وهو بالتالي يخدم مهمتنا المركزية: بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

حزب النهج الديمقراطي العمالي

البيان الصادر عن المجلس الوطني في دورته الثانية

دورة الفقيد الرفيق بوبكر الخمليشي تحت شعار:

«الانخراط الجماعي القوي لبلترة وتقوية وتصليب الحزب وخوض النضال الوحدوي ضد الهجوم الرأسمالي على مكتسبات الطبقة العاملة ولإسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني»

عقد حزب النهج الديمقراطي العمالي مجلسه الوطني في دورته العادية «دورة الفقيد بوبكر الخمليشي» يوم الأحد 27 أكتوبر 2024 بالمقر المركزي للحزب بالرباط، وبعد الوقوف دقيقة صمت على روح فقيدنا بوبكر وأرواح شهداء فلسطين ولبنان وشهداء الشعب المغربي ومناقشة التقريرين السياسي والمالي وتدارس مستجدات الأوضاع على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية وتقييم العمل الحزبي وآفاق العمل تم إصدار البيان التالي:

تعيش الرأسمالية الامبريالية أزمات حادة ومتواصلة على جميع المستويات، وهي مرشحة للمزيد التفاقم بفعل استمرار ميل نسبة الأرباح نحو الانخفاض نتيجة الركود الاقتصادي والتضخم والمديونية وأزمة الدولار، وما يرافق ذلك من انحسار للأسواق التجارية وسلاسل التوريد العالمية بسبب تداعيات الحرب في أكرانيا وتراجع التجارة البحرية بالبحر الأحمر بسبب دور المقاومة اليمنية بالمنطقة، ونمو دول صاعدة منافسة. وللخروج من أزمتها تلجأ الإمبريالية الأمريكية والأوروبية الغربية إلى فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية ومحاصرة القوى المنافسة كالصين وروسيا ناهيك عن تكثيف استغلال خيرات وثروات الشعوب واستنزاف البيئة عبر الشركات الاحتكارية المتعددة الاستيطان والأنظمة العميلة أو عبر التدخل المباشر ،ومنه العسكري، في الشؤون الداخلية للبلدان التبعية ورهن مصير الشعوب بيد دول المحور الامبريالي من جهة ،وافتعال وتسعيره الحروب و النزعات العرقية والشوفينية من جهة اخرى، مما يهدد ويجر العالم الى المزيد من الحروب المدمرة وتصاعد التيارات والقوى الفاشية والنازية. وفي ذات السياق بدأت تتمظهر معالم بداية تشكل عالم «متعدد الاقطاب» يحد من «ديكتاتورية القطب الواحد» ويفتح المجال لنضالات الشعوب وتحررها من الغطرسة الإمبريالية الغربية ، ويعزز صمود الأنظمة والحركات التقدمية بأمريكا اللاتينية ومقاومة الشعوب للإمبريالية والصهيونية والانظمة الاستبدادية في أفريقيا والعالم العربي والبلدان المغاربية مما يتطلب استنهاض دور الطبقة العاملة وحلفائها والقوى التقدمية والحية المقاومة وتوحيدها لصد العدوان الصهيوني والامبريالي بالمنطقة من جهة ويتطلب من القوى الشيوعية تحمل مسؤوليتها التاريخية في هذه المواجهة من خلال تنظيم الطبقة العاملة وبلترة وتقوية وتصليب أحزابها باعتبارها القوة الضاربة في الحروب الطبقية لقيادة معركة التحرر الوطني والديمقراطية على طريق الاشتراكية.

–أما على مستوى منطقتنا العربية والمغاربية فقد تمكنت المقاومة الفلسطينية الموحدة المسنودة من قوى محور المقاومة من كتابة ملاحم البطولة والصمود في وجه العدو الصهيوني بالرغم من حرب الإبادة الجماعية الشاملة والتطهير العرقي والتقتيل اليومي والتجويع والتهجير القسري، والقيام بعمليات اغتيالات سياسية إجرامية لقادة المقاومة الفلسطينية واللبنانية بدعم ومشاركة وتزكية من الإمبريالية الامريكية وحلفاءها، وفي ظل خيانة وتخاذل الأنظمة الرجعية العربية وتواطؤ وصمت المنتظم الدولي.

– وتشهد الدول العربية والمغاربية انقلابا وزحفا تاما على مكتسبات السيرورات الثورية والعودة إلى نظام الحكم الفردي المطلق كما هو الشأن بتونس ومصر ... وإدخال السودان في حرب داخلية طاحنة لإجهاض السيرورة الثورية من أجل الديمقراطية الشعبية بها.

–وفي بلادنا يستمر النظام المخزني في تمرير الأزمة الاقتصادية والسياسية الخانقة على

حساب الطبقة العاملة والجماهير الشعبية، وفي تكريس التبعية وسن سياسات لا شعبية وقمع القوى والأصوات المعارضة والحضر القانوني أو العملي على تنظيماتها، والعمل على تشتيت القوى المعارضة لتمرير مشاريع رجعية تراجعية كمشروع القانون التكبيلي للإضراب وضرب مكتسبات التقاعد والتحضير لمراجعة مدونة الشغل لفائدة الباطرونا والقطاع الخاص المتوحش، وتفكيك الوظيفة العمومية وتفويت الأراضي الجماعية والسلالية للمافيا الرأسمالية المحلية والأجنبية بما فيها الصهيونية ، واستنزاف الفرشة المائية وتحرير الأسعار في المواد والخدمات الأساسية والإجهاز عل الخدمات العمومية في الصحة والتعليم والسكن والشغل... وضرب القدرة الشرائية للشعب المغربي ،مما سيعمق تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية في ظل الركود الاقتصادي والتضخم وتفاقم المديونية واقتصاد الريع والاحتكار والمضاربات والرشوة ... بالإضافة إلى الانسداد السياسي وتراجع فضيع للحريات الديمقراطية عبر القمع و المتابعات والمحاكمات الصورية والتضييق والمنع مقابل إطلاق العنان لكل مظاهر الفساد والاستبداد.

ورغم تشتت النضالات الشعبية والعمالية فإن الأمل معقود على تقوية جبهة الطبقات الشعبية والعمل الوحدوي لمواجهة هذه السياسات اللاوطنية واللاشعبية وفتح الطريق للتغيير الديمقراطي الحقيقي.

من خلال ما سبق فإن المجلس الوطني لحزب النهج الديمقراطي العمالي يعلن للرأي العام ما يلي:

• يجدد وقوفه ودعمه للشعبين الفلسطيني واللبناني والمقاومة الموحدة المسلحة في فلسطين ولبنان ومحور المقاومة، ويدين بشدة الحرب الصهيونية الإمبريالية ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني وعمليات الاغتيالات التي تستهدف قادة المقاومة، ويدعو لتكثيف التضامن الأممي والشعبي ضد محور الصهيونية والامبريالية والرجعية و تكثيف الجهود النضالية وتنويعها وتجويدها لإسقاط التطبيع وتجريمه.

• يستنكر الموقف الخياني والمتخاذل للأنظمة الرجعية العربية اتجاه القضية والمقاومة الفلسطينية والانبطاح المستمر وتزكية المخططات الصهيونية والإمبريالية للهيمنة المطلقة على المنطقة ومواردها.

• يتضامن مع الشعب السوداني الذي لازال يعاني من ويلات الحرب والاقتتال بين «الجيش» و«قوات التدخل السريع» لإيقاف المد الثوري الشعبي بالسودان من أجل التحرر والديمقراطية الشعبية الذي تقوده القوى التقدمية والديمقراطية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوداني.

• يعتبر زيارة الرئيس الفرنسي «ماكرون» تأتي في سياق يعكس مزيدا من تعميق التبعية والهيمنة الإمبريالية الفرنسية على بلادنا، كما يشكل تاريخ هذه الزيارة استفزازا للشعب المغربي وقواه التقدمية لتزامنها مع ذكرى يوم اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بن بركة (29 أكتوبر) أحد أبرز زعماء التحرر الوطني بدول الجنوب، وذلك بتواطؤ بين الاستخبارات الفرنسية والصهيونية والأمريكية مع النظام المغربي.

• يثمن القرارات السيادية لدول غرب افريقيا في انهاء الوجود الإمبريالي على أراضيها وثرواتها عبر تأميم استغلال المناجم الغنية والقطاعات الاستراتيجية مما يعبد الطريق لوعي الشعوب بضرورة إنهاء الهيمنة الاستعمارية ولتحرير الشعوب الأفريقية وثرواتها.

• يدعم النضالات الشعبية والعمالية ببلادنا منها حراك فيجيج، نضالات المعطلين، نضالات الطلبة ومنهم طلبة كليات الطب والمحامين وكافة فئات الموظفين، والمعارك العمالية ببوازار وسيكوميك، كوباك، العمال الزراعيين بالغرب والجنوب، ضحايا الزلزال، ضحايا الفيضانات... ويدعو العمال والكادحين إلى المزيد من التنظيم والوحدة لمواجهة الاستغلال والقهر الطبقي.

• يستنكر ما تتعرض له الطبقة العاملة بالمناطق المنجمية والسندريات في بني تيجيت وجرادة من استغلال بشع وما تعرفه من وفيات ومآسي اجتماعية ويحمل النظام المخزني مسؤولية هذه الأوضاع.

• يعبر عن غضبه لما يتعرض له عمال منجم بوازار والعمال الزراعيين بسيدي سليمان من تسريحات جماعية والزحف على حقوقهم ومطالبهم المشروعة.

• يؤكد أن التعديل الحكومي الأخير ما هو إلا مسرحية سخيفة للنظام المخزني للتستر على عمق الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنخر البلاد وتعمق الفساد والاستبداد والتطبيع وتضرب السيادة الوطنية بما فيه حتى السيادة الغذائية.

• يدعو للانخراط وتوحيد الجهود لمواجهة الهجوم المخزني ومشاريعه التصفوية كمشروع قانون تكبيل الحق في الاضراب وتجريمه والتراجع عن مكتسبات الطبقة العاملة المغربية والوظيفة العمومية في مجال التقاعد وحقوق العمال المكتسبة محليا ودوليا، وفي هذا الصدد يدعم المجلس الوطني «الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد» وكل المبادرات الجبهوية الأخرى ويدعو إلى توحيدها كما يدعو للمشاركة في وقفة يوم الأحد 3نونبر أمام مقر البرلمان لإسقاط هذا المشروع الرجعي التراجعي.

• يتضامن مع نضالات المعطلين ببنجرير وتاونات والقرية وأطاط الحاج ...ويدعو لفتح حوار مركزي ومحلي مع المعطلين ويدعم نضالات «الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين « من أجل الحق في الشغل القار والتنظيم.

• يطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ببلادنا وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف ويتضامن مع المعتقل السياسي محمد جلول في إضرابه عن الطعام ويدعو إلى وقف التعنت المخزني الذي يهدد سلامته البدنية وحياته. كما يدين الحكم الجائر في حق المناضلة السياسية سميرة قاسمي.

• يثمن نجاح الندوة السياسية لحزبنا تحت عنوان « وحدة اليسار ومهام المرحلة « المنظمة يوم السبت 26 أكتوبر 2024، وخلاصاتها الأساسية لتقوية وحدة اليسار المناضل ويعتبر مخرجاتها مدخلا يجب اعتماده لتفعيل «الجبهة الاجتماعية» وتطويرها وتطوير كافة أوجه النضال الوحدوي لمواجهة المخططات التي تحاك ضد الطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

وإذ يستحضر المجلس الوطني الذكرى الثانية للإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة، وبعد تقييم الدور النضالي الحيوي لحزبنا ومناضليه/آته على كافة المستويات وتمتين العمل الوحدوي في ظل الحصار والمنع والقمع، فإنه يحيي بفخر واعتزاز الجهود المبذولة لكافة مناضلي/آت الحزب في مختلف واجهات الصراع، ويدعو إلى مضاعفة الجهود للتقدم في إنجاز مهام «بلترة وتقوية وتصليب الحزب» وخوض النضال الوحدوي لصد الهجوم الرأسمالي المخزني على مكتسبات الطبقة العاملة والشعب المغربي، ولإسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني.

المجلس الوطني
الاحد 27 اكتوبر 2024

السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد:

تدعو إلى وقفة احتجاجية ممركزة أمام مقر البرلمان بالرباط الأحد 3 نونبر 2024 س 11 صباحا للمطالبة بسحب المشروع التكبيلي والتجريمي للحق الدستوري في ممارسة الإضراب؛

وتدعو إلى تقعيد العمل التنسيقي بالمناطق والتعبئة الوحدوية والجماعية للاحتجاجات.

عقدت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد FMCLGR اجتماعا حضوريا وعن بعد يومه الأحد 20 أكتوبر 2024 خصص للتداول في مستجدات مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، الذي انفردت الحكومة بإحالته على لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب دون استكمال النقاش بشأنه في إطار الحوار الاجتماعي، مما يعتبر تقويضا خطيرا لدور النقابات، وإصرارا على تمرير تشريع تصفوي يكبل ممارسة حق الإضراب، وتكريسا للهجوم الممنهج للباطرونا وللحكومة، الناطقة باسمها، على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية، ومن أجل تكثيف الاستغلال في أبشع الصور وعلى كافة المستويات.

إن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد FMCLGR، وهي تنبه إلى خطورة المخططات التصفوية والرجعية التي تنكب حكومة الباطرونا على تنزيلها وتمريرها عبر المؤسسة التشريعية في تعارض تام مع مصالح الشعب المغربي، فإنها:

1- تؤكد أن مشروع القانون التنظيمي للإضراب يتعدى كونه تشريعا تكبيليا إلى آلية للتجريم الفعلي والعملي للحق في ممارسة الإضراب في كثير من الأحيان كما للحق في التنظيم النقابي، وبالتالي تجريد الطبقة العاملة والشغيلة من سلاحها الوحيد للدفاع عن الحقوق وحماية المكتسبات والنضال من أجل انتزاع المطالب العادلة والمشروعة، وتدعو إلى السحب الفوري له؛

2- تشجب تمرير مشروع القانون التنظيمي لحق الإضراب إلى البرلمان، من خلال برمجته للمناقشة في لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، الأربعاء المقبل 24 أكتوبر 2024، تمهيدا للمصادقة عليه؛

3- تسجل ارتياحها للبيانين الصادرين عن المركزيتين النقابيتين الاتحاد المغربي للشغل UMT والكنفدرالية الديمقراطية للشغل CDT بعد حصول القناعة بعدم المراهنة على حكومة لا يُنتظر منها شيء سوى الهجوم المتواصل على حقوق الشعب المغربي عموما وعلى الحركة النقابية المناضلة المنحازة بوضوح إلى جانب الطبقة العاملة والشغيلة على وجه الخصوص؛

4- تدعو إلى العمل التنسيقي والمشترك وإلى تعزيز قيم التضامن والانخراط الجماعي القوي في كل النضالات الوحدوية، بما يسمح بإسقاط كل التشريعات الرجعية والتصفوية والتصدي للمخططات التخريبية التي تقيد الحريات وتجهز على ما تبقى من مكتسبات؛

5- تدعو إلى تقعيد العمل التنسيقي المشترك على مستوى الجهات والمناطق وإطلاق المبادرات النضالية الوحدوية والتعبئة الجماعية للمعارك والمحطات النضالية التي سيتم إقرارها على المستوى الوطني؛

6- تهيب بالمركزيات النقابية المناضلة وبكل القوى الحية والديمقراطية ببلادنا إلى الانخراط الميداني والوحدوي في كل الأشكال النضالية للتصدي لمشروع القانون التكبيلي للحق في الإضراب ولباقي المخططات التشريعية التصفوية والدفاع عن الحقوق والمكتسبات؛

7- تعلن عن تنظيم ندوة صحفية، سيتم الإخبار بتاريخها ومكانها قريبا، لتسليط الضوء على خلفيات هذا المشروع الخطير الذي يجرم ممارسة حق الإضراب، وكذا البرنامج النضالي للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد FMCLGR؛

8- تقرر تنظيم وقفة احتجاجية ممركزة أمام مقر البرلمان بالرباط يوم الأحد 3 نونبر 2024 ابتداء من الساعة 11 صباحا للمطالبة بسحب هذا المشروع وصون الحق الدستوري في ممارسة الإضراب الذي تكفله كل مواثيق حقوق الإنسان والقوانين الشغلية الدولية والوطنية.

عن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد FMCLGR
الرباط، الثلاثاء 22 أكتوبر 2024
الجامعة الوطنية للتعليم FNE الكاتب العام الوطني: غميمط عبد الله
الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي FNSA UMT الكاتب العام الوطني: عزيش بدر
النقابة المستقلة للممرضين وتقنيي SIITS الكاتب العام الوطني: جعي مصطفى
النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام SIMSP الكاتب العام الوطني: المنتظر العلوي عبد الله
النقابة الوطنية المستقلة لهيئة تفتيش الشغل SNICIT الكاتب العام الوطني: أطويف الحسين
الهيئة الوطنية للتقنيين بالمغرب CNTM الرئيس: الصادوق محمد الأمين
النقابة الديمقراطية للبحارة الصيادين بالمغرب FSD الكاتب العام موناصير ابراهيم
شبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية Jonction المنسق: مجدي حميد

بيان لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب بمناسبة يوم المختطف

عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب تدعو جميع المناضلات والمناضلين الحضور والمساهمة في إنجاح الوقفة التي ستنظم من طرف هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء 29 أكتوبر 2024 على الساعة السابعة مساء قبالة محطة القطار ـ المدينة بالرباط والحضور للندوة الصحفية المنظمة من طرف عائلة المناضل الحسين المنوزي نفس اليوم على الساعة 11 صباحا بمقر النقابة الوطنية للصحافة بالرباط
تحت شعار

«من أجل الإحداث العاجل للآلية الوطنية لاستكمال الحقيقة»

بمناسبة اليوم الوطني للمختطف 29 أكتوبر، الذي يصادف الذكرى 59 لاختطاف واغتيال القائد السياسي المهدي بنبركة – 29 أكتوبر 1965 – والذكرى 52 لاختطاف المناضل الحسين المنوزي 29 أكتوبر 1972، نثمن قرار هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لتنظيمها وقفة رمزية يوم الثلاثاء 29 أكتوبر 2024 على الساعة السابعة مساء قبالة محطة القطار ـ المدينة بالرباط والندوة الصحفية المنظمة من طرف عائلة المناضل الحسين المنوزي نفس اليوم الساعة 11 صباحا بمقر النقابة الوطنية للصحافة بالرباط .

إن عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب تضم صوتها إلى هيئة المتابعة وتدعو، كافة الهيئات الحقوقية والسياسية والمدنية والنقابية والنسائية والشبابية والإعلامية، وكل المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، والمناصرات والمناصرين لمغرب الحرية والكرامة، الحضور والمساهمة في إنجاح هذه الوقفة وفاء لضحايا الاختفاء القسري وعائلاتهم وكل ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ببلادنا وكذلك الحضر في الندوة الصحفية.

إننا نحيي ذكرى اليوم الوطني للمختطف لهذه السنة في ظروف تتميز بالتراجع المهول في مجال حقوق الإنسان والعودة إلى سنوات الجمر والرصاص وقمع الحريات وسن قوانين لتكميم الأفواه وعودة الاعتقالات السياسية بالجملة والأحكام الجائرة وإصدار التقارير المخزنة التي تتلخص في إقبار ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وخصوصا ملف الاختفاء القسري.

إن عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب وكل ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ما فتئت تطالب بالحقيقة كل الحقيقة حول هذا الملف، الكشف عن مصير المختطفين والكشف عن المتورطين في جرائم الاختطاف والتعذيب والقتل وتقديمهم للمحاكمة وتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب ومعرفة مآل مراكز الاحتجاز السرية وعلى الخصوص المعتقل السري الرهيب النقطة الثابتة رقم 3 حيث يختفي جزء عظيم من الحقيقة وبالمناسبة نجدد مطالبتنا الإسراع بإنشاء لجنة وطنية لاستكمال الكشف عن الحقيقة.

ولجنة التنسيق إذ تحتفي بهذا اليوم فإنها تعبر عن مساندتها المطلقة لعائلات المختفين والمعتقلين السياسيين وتدعو جميع المناضلات والمناضلين مساندتها للكشف عن الحقيقة ومصير المختفين قسرا وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين حتى لا يتكرر ما جرى وما يجري من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

عن لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب
التابعة للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف
البيضاء في 28 أكتوبر 2024

النهج الديمقراطي العمالي – بني ملال: عن أي حماية اجتماعية أن يتحدثون؟

يعود العمال الزراعيون العاملون بالضيعة الفلاحية التي تستغلها «جمعية مربي الماشية بتادلة « للاحتجاج والاعتصام ببهو مقر الجمعية ، بعدما تملص المشغل من كل الاتفاقات المبرمة معهم والتي كان أخرها الاتفاق الموقع تحت إشراف السلطات المحلية لإقليم الفقيه بن صالح ممثلة في عامل الإقليم بتاريخ 14 ماي 2024 حيث تحفظ رئيس الجمعية عن مضامينه .

يذكر أن العمال وعددهم (14) تعرضوا لطرد تعسفي وتوقيف أجورهم ومستحقاتهم بدعوى انخفاض الإنتاجية منذ شتنبر2023، في حين يبقى السبب الرئيسي ، حسب تصريحات العمال هو سوء التسيير والفساد الذي ينخر الجمعية والتي تعتبر واجهة لأحد الأعيان وخدام المخزن الذي يستغل مساحات شاسعة (120 هكتار) من أجود الأراضي الفلاحية مقابل استغلال العمال والتملص من مقتضيات قانون الشغل والالتزامات الاجتماعية قبل تسريحهم وتشريدهم رفقة عائلاتهم ، مما اثر على أوضاعهم المعيشية ، تمدرس أطفالهم بل منهم من تدهورت صحته (شلل نصفي لعامل) نتيجة الآثار النفسية الناجمة عن توقيف مورد الرزق الوحيد .

تجب الإشارة كذلك أن من العمال من اشتغل لأزيد من عشر سنوات مساهما في الرفع من إنتاجية الضيعة التي تنمي رصيد المالك مقابل البؤس والشقاء للعمال وعائلاتهم كما أنهم عازمون على الاستمرار في معركتهم ونضالهم من اجل استئناف عملهم بالضيعة وأداء أجورهم والاستفادة من مساهماتهم في صندوق الضمان الاجتماعي .

خلال الاعتصام الأخير قامت السلطات المحلية بنزع اللافتات التعريفية بالعمال وقضيتهم في خرق سافر للحق في التعبير .

أخيرا وعدت السلطات العمال بلقاء جديد مع المشغل من اجل إيجاد حلول منصفة نتمنى ألا يكون كسابقيه وان يتم إنصاف العمال بصرف مستحقاتهم و استئناف العمل .

النهج الديمقراطي العمالي – بني ملال
المكتب المحلي

بيان الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمنارة مراكش حول وفاة طالب بكلية الطب

تتابعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش، بانشغال كبير، وفاة عبد الغني بامدان طالب بكلية الطب بمراكش.

وحسب المعطيات المتوفرة فإنه تم نقل الفقيد يوم الجمعة 25 أكتوبر صباحا من منزل الأسرة الكائن بدوار اولاد جلالة جماعة اولاد حسون ضواحي مراكش، صوب المستشفى الجامعي محمد السادس، وعند وصول وجدت الأسرة صعوبة في الإسراع بإسعافه، فقد اضطرت الأسرة إلى كراء نقالة المرضى لإدخاله للمستعجلات ، حيث تلقى الاسعافات الأولية، وحوالي الثانية زوالا من يوم الجمعة تم تسليمه لأسرته قصد مغادرة المستشفى، إلا أنه بعد لحظات تدهور وضعه الصحي بشكل لافت مما استدعى إرجاعه لداخل المستعجلات حيث أجريت له العديد من التحليلات المخبرية على نفقة الأسرة سواء بداخل المستشفى أو خارجه، كما أن الأسرة اشترت مستلزمات طبية وبيو طبية خاصة بالسكري وأمراض الكلي وأدوية، وبقي المتوفى في حالة صعبة إلى أن تم اخبار الأسرة بوفاته في حدود الساعة الثانية عشرة والنصف من زوال السبت 26 أكتوبر الجاري، حيث تم وضع جثمان الضحية بمستودع الأموات قصد إجراء التشريح الطبي لجثمان الفقيد تحت إشراف النيابة العامة بعدما حلت الشرطة العلمية للمستشفى.

إن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش، من خلال الاستماع لبعض افراد أسرة الفقيد، تعتبر أن وضعية اليأس والإحباط التي وصل إليها الطالب عبد الغني هي نتيجة للضغوطات النفسية ولضبابية مستقبله الدراسي بسبب إمعان الدولة في فرض مقاربتها الفاقدة للشرعية على عموم طالبات وطلبة كليات الطب والصيدلة، وتمادي وزارتي التعليم العالي والصحة والحكومة في خلق واقع اليأس وضرب كل مقومات الاستقرار النفسي والاجتماعي والدراسي والمهني للطالبات والطلبة.

وبناء عليه فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وهي تتقدم بأحر التعازي لعائلة الفقيد عبد الغني وعموم الطلبة والطالبات بكليات الطب والصيدلة تعلن ما يلي:

تطالب السلطات المسؤولة عن قطاع الصحة بالوقوف بجدية على شروط تسيير وتدبير المركز الاستشفائي الجامعي خاصة قسم المستعجلات ، والتصدي بحزم لكل الانتهاكات والتجاوزات القانونية، وجعل المستعجلات متيسرة ومجانية، والعمل على فتح مستعجلات مستشفى ابن طفيل بسرعة.

*/تطالب الدولة بالمعالجة الفورية لملف طلبة الطب والصيدلة والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة، ووقف نزيف اليأس والضياع والمعاناة وتفويت الفرص عنهم.

*/ استنكارها لمستوى الخدمات الصحية المقدمة للمرضى داخل قسم المستعجلات التي تبدو غير قادرة على تحمل الاكتظاظ وعدد الحالات المعروضة عليها.

* تدين بشدة بيع جميع الخدمات المقدمة للمرضى، بما فيها ناقلة المرضى التي يتم كراءها وكأنها ليست من معدات المستشفى.

* تستهجن تخلي الدولة عن مسؤوليتها في ضمان الحق في الصحة، وتحميل المواطنين كل التكاليف والمصاريف بما فيها الأداء بالنسبة للحالات الاستعجالية مما يشكل خطرا على تقديم الاسعافات وإنقاذ حياة المرضى بما يتناسب والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في هذا المجال خاصة تلك الواردة في المادة 25 من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما تنص عليه المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعتبر الحق في الصحة كحق اقتصادي واجتماعي أساسي، وعلى الدولة تمتيع كل إنسان بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية.

* تطالب السلطات المسؤولة عن قطاع الصحة بالوقوف بجدية على شروط تسيير وتدبير المركز الاستشفائي الجامعي خاصة قسم المستعجلات ، والتصدي بحزم لكل الانتهاكات والتجاوزات القانونية، وجعل المستعجلات متيسرة ومجانية، والعمل على فتح مستعجلات مستشفى ابن طفيل بسرعة.

*/تطالب بتوفير شروط مناسبة ومريحة تمكن الطواقم الصحية من أداء مهامها في شروط مناسبة لتقديم خدماتها العلاجية.

*/تدعو السلطات القضائية الى فتح تحقيق لتحديد ومعرفة أسباب الوفاة واتخاذ المتعين طبقا لما يمليه القانون.

عن المكتب
مراكش 26اكتوبر 2024

معتقلون سياسيون سابقا يطالبون بالإدماج

وجه معتقلون سياسيون من مجموعة مراكش يناير 1984 رسالة مفتوحة لرئيس الحكومة المغربية يطالبون فيها بالإدماج جاء فيها:

الى السيد رئيس الحكومة

الموضوع :التدخل العاجل من أجل معالجة منصفة لإدماجنا المباشر بأثر رجعي.

تحية التقدير والاحترام وبعد

نكاتبكم السيد الوزير الأول –نحن المعتقلون السياسيون مجموعة مراكش يناير 1984 – من أجل اتخاذ اجراءات مستعجلة بهدف أجرأة معالجة منصفة وعادلة لوضعية ادماجنا الاجتماعي في الوظيفة العمومية بدون أثر رجعي في قطاعات (التربية الوطنية والسياحة والصناعة التقليدية)،على إثر قرارات السيد رئيس الحكومة السابق ادريس جطو في 30 دجنبر 2002 أو استنادا الى توصيات هيئة الانصاف والمصالحة الصادرة في 2008 والتي لم يتم تنفيذها إلافي سنة 2011 .وترجع أسباب طلبنا بالاستعجال في معالجة هذا الملف كالتالي :

1 – ان ادماجنا في الوظيفة العمومية في 2003 او 2011 تم في مراحل متقدمة من أعمارنا (اغلبنا تجاوز الاربعين سنة وهناك من تجاوز الخمسين وكذلك من قارب الستين) ،أي أنه تم إدماجنا كحصيلة ملموسة لسنوات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي كنا ضحايا لها، أي «كما اصبحت أوضاعنا وليس كما كانت ستكون» وفق مقتضيات جبر الضرر الكونية استنادا الى القانون الانساني الدولي .

2 – ان هذا الادماج تم على اساس الشواهد المحصل عليها قبل الاعتقال وخلاله مع العلم ان الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي تعرضنا لها فوتت علينا فرصا كثيرة للتعلم(قرار منع المجموعة في استكمال تعليمها اضافة الى الظروف اللاإنسانية داخل السجن)، وتحصيل شواهد عليا والاندماج في سن مبكرة في الحياة الاجتماعية وهو أمر تتحمل الدولة مسؤوليته سياسيا وقانونيا وعليها جبر الاضرار المترتبة عنه.

3 – ان هدا الادماج بالسلالم والدرجات الدنيا المتناسبة مع الشواهد المحصل عليها من طرفنا ،قد فرض على العديد من رفاقنا مواجهة صعوبات مضاعفة في توفير الحد الادنى من مقومات العيش الكريم لنا ولأسرنا ،بل تفاقمت اوضاع البعض بعد الاحالة على التقاعد .

4 – ان ادماجنا الاستثنائي وفق الاجراءات المصاحبة له المذكورة أعلاه كان اجحافا جسيما في حقنا لأنه تم بدون اثر رجعي يأخذ بعين الاعتبار سنوات الاعتقال الطويلة وما تلاها والتي فوتت علينا الدولة فيها فرصا كثيرة للتعلم والاندماج الاجتماعي في سن مبكرة ،والتي تقع عليها بموجب مقتضيات جبر الضرر في القانون الانساني الدولي مسؤولية اتخاد اجراءات مصاحبة للإدماج الاجتماعي للضحايا بغية الوصول بهم الى ما «كانت ستكون وضعيتهم الاجتماعية لو لم يقع الانتهاك الجسيم في حقهم»، وهو الامر الذي نطالب به نحن أي احتساب ادماجنا في 2003 او 2011 باثر رجعي يمتد الى تاريخ الافراج عن كل واحد منا واعادة ترتيب وضعيتنا الادارية والمالية على هذا الاساس (ويشمل الامر حتى المتقاعدين منا).

وعليه ،واستنادا لما سبق نطالبكم بالتدخل العاجل من أجل معالجة عادلة ومنصفة لهذه الوضعية الذي أفرزت لدى العديد من رفاقنا وأسرهم انتهاكات جديدة مست حقهم في الحياة الكريمة مع التأكيد على استعدادنا التام في الدفاع عن حقنا في عملية جبر متكاملة لأوضاعنا .

وتقبلوا السيد رئيس الحكومة عبارات التقدير والاحترام.

عن لجنة متابعة ملف المعتقلين السياسيين السابقين-
مجموعة مراكش يناير 1984
عبد الرزاق سخان
احمد البوزياني

التقرير السياسي المقدم للمجلس الوطني بتاريخ 27 أكتوبر 2024

عقد حزب النهج الديمقراطي العمالي مجلسه الوطني في دورته العادية الثانية، دورة الرفيق «بوبكر الخمليشي» تحت شعار: «الانخراط الجماعي القوي لبلترة وتقوية وتصليب الحزب وخوض النضال الوحدوي ضد الهجوم الرأسمالي على مكتسبات الطبقة العاملة ولإسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني». انكب خلاله على تدارس السياق العام الدولي والاقليمي والوطني وعلى تقييم أداء الحزب خلال الفترة ما بين دورتي المجلس وعلى بلورة خطط وبرامج العمل للفترة المقبلة.

وقدم الأمين العام للحزب في بداية اشغال المجلس التقرير السياسي الذي تمت مناقشته واغنائه من طرف اعضاء المجلس، كما تم صياغة بيان صادر عن المجلس، نقدم هنا الشق الخاص بالسياق العام الذي ينعقد فيه المجلس:

السياق العام الدولي والإقليمي والوطني:

-تعيش المنظومة الرأسمالية الامبريالية إحدى أشد وأطول أزماتها الدورية. وهي مرشحة للمزيد من التفاقم والحدة في ظل استمرار ميل الأرباح نحو الانخفاض بسبب استمرار الركود الاقتصادي والتضخم وتفاقم المديونية وأزمة الدولار واضطراب سلاسل التوريد وما يترتب عن ذلك من انحسار الأسواق التجارية العالمية، وخاصة بسبب تداعيات الحرب في أوكرانيا ودور المقاومة اليمنية في البحر الأحمر. ولمعالجة هذه الأزمة تلجأ الدول الرأسمالية الكبرى إلى السياسات الحمائية والعقوبات الاقتصادية والمالية ضد القوى المنافسة كالصين، وإلى تكثيف استغلال ثروات الشعوب عبر شركاتها المتعددة الاستيطان وتكثيف سرقة فائض القيمة من الطبقة العاملة سواء داخل بلدان المركز الرأسمالي أو البلدان التابعة عبر الشركات المتعددة الاستيطان من خلال تعميم الهشاشة في الشغل والأجور وتخفيض قيمة شروط العمل والإجهاز على المكتسبات الاجتماعية والديمقراطية التاريخية للطبقة العاملة عبر تعميق السياسات النيوليبرالية المتوحشة وتسعير الحروب والصراعات عبر العالم والاستنزاف المتواصل للبيئة والثروات الطبيعة.

- ومع تفاقم الأزمة وكتمظهرات لها:

- تتنامى التوجهات والسياسات اليمينية المتطرفة في دول المركز الرأسمالي في أوربا وامريكا الشمالية التي يبدو تأثيرها واضحا في سياسات تلك الدول وعلى الخصوص ضد المهاجرين والأقليات الذين يتعرضون للاضطهاد ولكافة أشكال العنصرية كأكباش فداء للتغطية عن طبيعة الأزمة وأسبابها الحقيقية. وهو ما وفر التربة الخصبة لتصاعد الاتجاهات الفاشية والنازية العنصرية.

- تواصل الدول الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تصعيد نزعتها العسكرية العدوانية الإمبريالية في العالم من أجل معالجة أزماتها الاقتصادية الخانقة والمتواصلة ولضمان استمرار التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي وتوجيه فوائضه نحو بلدان المركز الرأسمالي. إن تنامي هذه النزعة العسكرية للإمبريالية الامريكية يتجلى بوضوح في تسعير الحرب في أوكرانيا وفي المشاركة في حرب الإبادة الجماعية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني والهجوم على لبنان والاعتداءات المتكررة على سوريا والعراق واليمن، وتسعير الحرب في السودان ودعم الجماعات الإرهابية والفاشية وتمكين حكومة تايوان من الأسلحة الاستراتيجية في سياق فرض أجواء التوتر في الشرق الأقصى

إن هذا الواقع الجديد الذي تفرضه هذه التحولات الجيو استراتيجية العميقة التي يشهدها العالم تفرض على حركات التحرر الوطني والقوى اليسارية والماركسية تحمل مسؤوليتها التاريخية في تنظيم الشعوب وطبقاتها العاملة لتحقيق مهام التحرر الوطني والديمقراطية وبناء جبهة عالمية لمواجهة المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والصهيونية والرجعية.

بهدف إضعاف وحصار الصين. إن هذا التوجه الإمبريالي العسكري العدواني يجر العالم نحو المزيد من الصراعات والحروب مما ينذر باندلاع حرب عالمية جديدة إذا لم تتوحد الشعوب وقوى التحرر والديمقراطية والدول الوطنية لمواجهة هذا السيناريو الكارثي والمدمر.

- في ظل هذا السياق الدولي يزداد التقاطب على الصعيد العالمي بين القوى الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة التي تعمل على تكريس هيمنتها على العالم بكل الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية وبين القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين وروسيا والتي تسعى إلى إنهاء الهيمنة الأمريكية وفرض نظام دولي جديد متعدد الأقطاب يعكس التحولات الجيوسيوسية والجيواسترتيجية الجارية في العالم. هذا من جهة ومن جهة أخرى يزداد وعي الشعوب ونضالها من أجل التحرر من الهيمنة الامبريالية والأنظمة الاستبدادية العميلة لها كما يحدث في افريقيا وأمريكا الجنوبية.

إن هذا الواقع الجديد الذي تفرضه هذه التحولات الجيو استراتيجية العميقة التي يشهدها العالم تفرض على حركات التحرر الوطني والقوى اليسارية والماركسية تحمل مسؤوليتها التاريخية في تنظيم الشعوب وطبقاتها العاملة لتحقيق مهام التحرر الوطني والديمقراطية وبناء جبهة عالمية لمواجهة المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والصهيونية والرجعية.

- على الصعيد الإقليمي:

-تمكن الشعب الفلسطيني بواسطة مقاومته الوطنية الموحدة والمسلحة، المسنودة من محور المقامة وخاصة المقاومة اللبنانية، من الصمود في وجه آلة القتل والدمار الصهيونية، رغم مرور عام كامل على ملحمة «طوفان الأقصى» المجيدة والتي أفشلت المشروع الامبريالي الصهيوني في تصفية القضية الفلسطينية وتعميم التطبيع وإعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط بكاملها تحت هيمنة الكيان الصهيوني، وكرست السقوط الأخلاقي والسياسي للولايات المتحدة وحلفاءها المتبجحين بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وأعادت القضية الفلسطينية إلى مكانها الطبيعي ضمن أولويات القضايا الدولية كقضية تحرر وطني لشعب مستعمر لا يمكن للأمن والسلم العالمي أن يستتب بدون حلها. أما الكيان الصهيوني فقد أصبح منبوذا معزولا في العالم كنظام استعماري عنصري مجرم. إن هذا الصمود الأسطوري للمقاومة في وجه حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ما كان ليحدث لولا احتضان الشعب الفلسطيني لها، رغم الدمار والقتل والتهجير والتجويع (،من 42 ألف شهيد/ة) ودعم إيران وقوى محور المقاومة في لبنان والعراق واليمن وإسناد الشعوب والدول الوطنية المناهضة للاستعمار والامبريالية عبر العالم.

- وللتغطية على هزيمته الاستراتيجية وفشله في تحقيق أهدافه في القضاء على

المقاومة الفلسطينية في غزة و» استرجاع الأسرى لجأ الكيان الصهيوني إلى المزيد من القتل والدمار والتجويع في حق الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية واغتيال قادة المقاومة (إسماعيل هنية وحسن نصر الله، يحي السنوار محمد العال...) وتوسيع حربه الإجرامية بالهجوم على لبنان حيث يتكبد الخسائر الجسيمة في صفوف جيشه الذي لم يتمكن لحد الساعة من تجاوز الحدود اللبنانية رغم مرور حوالي أسبوعين على بداية الهجوم البري بفضل قوة وفعالية المقاومة. مما يؤكد ارتباك قيادة الكيان وعجزها عن فك لغز المقاومة بعدما استمرت بكل عنفوانها رغم اغتيال أبرز قادتها. ومما زاد في هذا الارتباك هو الرد الإيراني القوي والمؤثر على اغتيال إسماعيل هنية في الأراضي الإيرانية وحسن نصر الله الأمين العام لحزب الله والذي أكد انتقال إيران من «استراتيجية الصبر» إلى «استراتيجية الردع».

– وفي السودان لا زال الشعب السوداني يعاني من ويلات الحرب والاقتتال بين الجيش وقوات التدخل السريع وما تخلفه من ضحايا ودمار لكل مقومات الحياة. هذه الحرب تتأجج أكثر بتكالب وتدخل أطراف إقليمية ودولية دفاعا عن مصالحها في السودان للسيطرة على ثرواته الطبيعية والفلاحية الهائلة والمتنوعة. ويبقى الحل الأساسي في يد الشعب السوداني وقوى المقاومة وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني بتشكيل أوسع جبهة شعبية قادرة على هزم كافة المؤامرات الداخلية والخارجية وتحقيق أهداف الثورة السودانية.

– وفي إفريقيا تتواصل نهضة الشعوب والدول المناهضة للإمبريالية وخصوصا الأمريكية والفرنسية وشركاتها المتعددة الاستيطان، ويزداد وعي الشعوب بضرورة التخلص من الاستبداد والتبعية والهيمنة الإمبريالية. وهو ما يظهر في القرارات السيادية لدول النيجير وبوركينافاسو ومالي في انهاء الوجود العسكري الأمريكي والفرنسي على أراضيها وتأسيس «كونفدرالية دول الساحل» فيما بينها، وفي سحب تراخيص استغلال المناجم ومنها الذهب من الشركات الامبريالية في بوركينافاسو...

-على الصعيد الوطني:

– يركز النظام المخزني كل سياساته الطبقية للالتفاف على الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخافقة والمتواصلة، والتي تعبر عن الأزمة البنيوية العميقة لنمط الإنتاج الرأسمالي التبعي السائد في المغرب، عبر مخططات طبقية خطيرة تعكس التوجه النيوليبرالي المتوحش للكتلة الطبقية السائدة باستهدافها ما تبقى من مكتسبات الطبقة العاملة والجماهير الكادحة. فرضوخا لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبدعوى تخفيف عجز الميزانية و تشجيع الاستثمار وضبط التوازن بين الرأسمال والعمل يسعى النظام حاليا إلى تمرير مشروع قانون الإضراب وتعديل مدونة الشغل و»إصلاح أنظمة التقاعد» وتفكيك الوظيفة العمومية عبر فرض أنظمة خاصة وتفويت الأراضي الجماعي والسلالية عبر قوانين التمليك وبيع المؤسسات العمومية ومنها المستشفيات الجامعية والإقليمية والإجهاز على ما تبقي من الخدمات العمومية في الصحة والتعليم... والتحرير الكلي لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية كالماء والكهرباء وغاز البوتان والدقيق المدعم...

ففي الوقت الذي تؤدي فيه الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الفاتورة الثقيلة لهذه الأزمة (تفاقم الفقر والبطالة والهشاشة والهجرة- ضحايا الزلزال والفيضانات والجفاف...) فإن البرجوازية الاحتكارية والمافيا المخزنية والشركات الامبريالية تراكم الثروات الخيالية بسبب تعمق وتوسع اقتصاد الريع والاحتكار والرشوة والمضاربات والاستيلاء على القطاعات الخدمية والأراضي الجماعية وإقصاء المنافسين، وفتح فضاءات جديدة لاستثماراتها داخل المغرب وخارجه وخصوصا في دول إفريقيا جنوب الصحراء، هذا بالإضافة إلى مختلف الامتيازات المادية والتشريعية التقنية والعقارية واللوجستيكية التي تحصل عليها من طرف الدولة المخزنية

–ويستفيد النظام في ذلك من الضعف والتشتت النقابي ونهج جل القيادات النقابية لسياسة التوافق الطبقي والسلم الاجتماعي عوض الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وصيانة مكتسباتها. كما يستفيد من ضعف وتشتت القوى اليسارية والديمقراطية وضعف تأثيرها وتجذرها وسط الجماهير وعدم الانخراط المبدئي لبعضها في تجارب ومبادرات النضال الوحدوي والمشترك (تجربة الجبهة الاجتماعية المغربية) ورفض النضال المشترك مع قوى حية معارضة للمخزن، مما يساهم في عرقلة بناء الجبهة الشعبية الواسعة لمناهضة الاستبداد المخزني والفساد.

– في ظل هذا الواقع المتأزم تواصل الطبقة العاملة والجماهير الشعبية خوضها للصراع الطبقي الذي يتخذ حاليا شكل مقاومة شعبية ونضالات عمالية منتشرة في مختلف المناطق والقطاعات الإنتاجية والخدمية وغيرها، كما هو الشأن بالنسبة للنضالات الشعبية في المناطق المهمشة (حراك فكيك- ضحايا الزلزال- ساكنة تغيغاشت بإملشيل- سيكوميك-كوباك جودة...) ونضالات شغيلة الصحة والعدل و التعليم والعمال الزراعيين وطلبة كليات الطب والصيدلة والمعطلين- نضالات الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع...

لكن هذه النضالات تبقى مشتتة وتفتقر للحاضنة السياسية والاجتماعية الضرورية لتوحيدها وضمان نجاحها في تحقيق أهدافها بسبب العجز لحد الآن عن بلورة البديل السياسي الديمقراطي الشعبي (الجبهة السياسية الشعبية الواسعة) القادر على تغيير موازين القوى لصالح التغيير الديمقراطي الحقيقي.

– ومن جهته يعاني النظام من تآكل وسائطه المؤسساتية والحزبية والاجتماعية بسبب فسادها وفقدانها للشرعية مما يجعله في مواجهة مباشرة مع الشعب ومطالبه، بما في ذلك في البادية التي شكلت تاريخيا مجالا محتكرا من طرفه، وخاصة مع فشله في مخططه لخلق طبقة متوسطة في البادية بسبب توجيه جل ميزانيات مخطط «المغرب الأخضر» وبعده مخطط «الجيل الأخضر» لدعم الزراعات التصديرية المحتكرة من طرف الرأسماليين المحليين والأجانب والمستنزفة للمياه والتربة، وما يترتب عن ذلك من تفقير وبلترة للفلاحين الفقراء الذين يضطر معظمهم إلى الهجرة نحو المدن لتعزيز جيوش الكادحين والعاطلين.

– وأمام اشتداد الفوارق الطبقية والعجز عن معالجة الأزمة في ظل الانصياع المطلق لإملاءات المؤسسات المالية الامبريالية لا يجد النظام من حلول سوى:

× تشديد قبضته القمعية في مواجهة الاحتجاجات والنضالات العمالية والشعبية عبر القمع والاعتقالات والمحاكمات الصورية وحصار القوى المعارضة ومنع أية مبادرات وحدوية قد تهدد مصالحه.

–الاستمرار في الهجوم على مكتسبات وحقوق الطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي وهو ما تعكسه التوجهات الليبرالية المتوحشة لمشروع القانون المالي لسنة 2025 رغم الشعارات الديماغوجية حول الدولة الاجتماعية.

× المزيد من الارتماء في أحضان الامبريالية بالانصياع لتوجيهاتها والانخراط في مشاريعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والمزيد من إغراق البلاد في المديونية (الرتبة 17 عالميا بين الدول الأكثر مديونية لصندوق النقد الدولي) وبالتالي تكريس فقدان القرار السيادي السياسي والاقتصادي المستقل.

×الاستمرار في سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني على كافة المستويات ضدا على إرادة الشعب المغربي وطعنا في القضية الفلسطينية بهدف الحماية الأمريكية والصهيونية

–بناء على ما سبق فإن المطروح على قوى التحرر والديمقراطية والتقدم ببلادنا أن تنخرط وتلتحم بالنضالات والحراكات الشعبية وتدعمها سياسيا وميدانيا وإعلاميا، وفي خضم ذلك عليها أن تنسق وتوحد جهودها في أفق بناء الجبهة السياسية الشعبية الواسعة (جبهة الطبقات الشعبية).وتبقى مسؤولية حزبنا أساسية في إنجاز هذه الجبهة وذلك بالعمل على تفعيل وتطوير النضال الوحدوي بين القوى اليسارية والديمقراطية سواء بشكل ثنائي أو جماعي. وفي هذا السياق لابد من تفعيل الجبهة الاجتماعية على قاعدة المطالب الاجتماعية والسياسية مما يفرض تحلي جميع المناضلين/ات بروح الوحدة والديمقراطية والتضامن وغيرها من المبادئ اليسارية.

ولا بد كذلك، وهذا هو الأهم، من التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة كمهمة آنية وضرورية لتحرر شعبنا وبناء النظام الوطني الديمقراطي على طريق الاشتراكية كما أعلنا عن ذلك في المؤتمر الوطني الخامس.

في ظل هذا الواقع الصعب والمعقد نشتغل ونناضل كحزب ضمن السيرورات الأربع. ومن خلال تقييمنا في اللجنة المركزية في دورتها الثامنة استطعنا أن نتقدم في إنجاز عدة مهام وفشلنا في تحقيق أخرى نعمل بكل جدية من أجل تدارك الأمر وتحقيقها مستقبلا.

يركز النظام المخزني كل سياساته الطبقية للالتفاف على الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخافقة والمتواصلة، والتي تعبر عن الأزمة البنيوية العميقة لنمط الإنتاج الرأسمالي التبعي السائد في المغرب، عبر مخططات طبقية خطيرة تعكس التوجه النيوليبرالي المتوحش للكتلة الطبقية السائدة باستهدافها ما تبقى من مكتسبات الطبقة العاملة والجماهير الكادحة

سنة بعد الحراك التعليمي، ماذا تحقق وأية مهام مطروحة؟

بمناسبة اليوم العالمي للمدرس الذي يصادف الخامس من أكتوبر والذي يتزامن كذلك مع الذكرى الأولى للحراك التعليمي ببلدنا، الحراك الذي انطلق يوم 5 أكتوبر 2023، نظمت الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي ندوة حول سنة بعد الحراك التعليمي والذي قال عنه مسير الندوة عبد الرزاق الادريسي «هو الحراك الذي كان رائعا بحيث أنه جمع نساء ورجال التعليم بمختلف فئاتهم ومن مختلف المناطق ومن مختلف المشارب. هذا الحراك التعليمي كان أيضا قويا وشاركت فيه النساء بقوة والشبان والشابات وأوسع نساء ورجال التعليم، بحيث كانت مسيرات قوية واضرابات حققت نسبا مرتفعة مما اضطرت معه الحكومة إلى أن تفتح الحوار والتفاوض مع النقابات وبالتالي كانت نتائج. هذه النتائج كلها وبدون استثناء هي نتيجة للحراك التعليمي الذي كانت فيه الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي النقابة الوحيدة مع مختلف التنسيقيات، وقد شهد هذا المقر العديد من الاجتماعات والنقاشات والندوات الصحافية مع التنسيق الوطني لقطاع التعليم. إذن هذا الحراك التعليمي أدى إلى نتائج من بينها إسقاط النظام الأساسي المشؤوم واتفاقي 10 و26 دجنبر 2023...»

وبهذه المناسبة 5 أكتوبر تم تكريم المعتقل السياسي على خلفية حراك الريف الأستاذ محمد جلول الذي لازال يقبع خلف القضبان.

شارك في الندوة 3 مدعوين: ذ. جمال العسري الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد وهو أستاذ مدرس وفاعل حقوقي؛ ذ. عبد الله اغميمط الكاتب العام الوطني للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي؛ والمناضل يونس ماجيدي عضو المكتب الوطني لاتحاد شباب التعليم بالمغرب فيما تعذر على الاستاذ خالد البكاري الحضور بسبب وعكة صحية وهو أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالدار البيضاء...

ونظرا لأهمية الندوة، ارتأينا نشر مضمونها كملف لهذا العدد

مداخلة الرفيق عبد الله غميمط في ندوة الحراك التعليمي

تقديم

يعتبر التعليم قضية مجتمعية، لأنه يشكل حجر الزاوية في تقدم الأمم ورقيها أو تقهقرها.

بعد الاستقلال الشكلي، سعت الجماهير الشعبية التي عاشت تحت نيران الاستعمار البغيض إلى تحمل المشاق من أجل تعليم أبنائها وبناتها، بالرغم من الفقر والحاجة لأنها كانت ترى في التعليم وسيلة هامة للرقي الاجتماعي. إلا أن الدولة القائمة كان لها منظورا مناقضا لهذا الطموح الشعبي العارم، حيث تعتبر التعليم العمومي مصدرا لتهديد بقائها وديمومتها، لذلك حاولت على الدوام تحطيم هذا المسعى الشعبي. فمنذ منتصف الستينيات حاولت الدولة إقصاء التلاميذ من حقهم في متابعة الدراسة بدعوى عامل السن، وهو ما أدى إلى اندلاع انتفاضة 23مارس 1965 المجيدة التي شاركت فيها الجماهير الشعبية بكثافة وتم قمعها بالحديد والنار وأسفرت عن الآلاف من الشهداء والشهيدات تم دفنهم في مقابر جماعية. واستمر الهجوم على الحق في التعليم وعلى حقوق ومكتسبات العاملين بالقطاع تنفيذا لتوجيهات العديد من الدول (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بلجيكا، اسبانيا) والمؤسسات الدولية (المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، الاتحاد الاوروبي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) التي تؤثر على السياسة التعليمية بالمغرب خدمة لمصالحها وأهدافها، ولا يمكن فهم البرامج والمخططات التعليمية المحلية دون معرفة تصورات هذه المؤسسات التي تملي توجيهاتها على الدولة وحكوماتها من أجل التنفيذ.

1 - الحراك التعليمي سياقه ومآلاته

شهد المغرب الحديث حراكا تعليميا تاريخيا، والذي يمكن اعتباره استمرارا للحراكات الشعبية منذ حركة 20فبراير المجيدة إلى حراك الريف، جرادة، اوطاط الحاج... ، إلا أن هذا الحراك له مواصفات خاصة، فهو حراك له مضمون نقابي بقطاع التعليم المدرسي، حيث خاضه نساء ورجال التعليم بكل فئاتهم المهنية، وهم فئة اجتماعية متعلمة الأكبر حجما على مستوى قطاعات الوظيفة العمومية، ولها ارتباط مباشر بمجال التربية والتعليم، عانت ولازالت من سياسات الدولة الهادفة إلى تخريب المدرسة العمومية، وتحويل المدرسين والمدرسات والموظفين إلى موارد بشرية يؤطرها نظام أساسي تراجعي يحمل في مضامينه العديد من التراجعات عن المكتسبات أهمها تعميم التوظيف بالتعاقد وضرب الوظيفة العمومية في أفق اجتثاث التعليم العمومي مقابل إطلاق اليد لخوصصة المدارس وتفويت الموظفين وجعلهم رهن إشارة المقاولات التعليمية، وهو ما تم تضمينه في «نظام المآسي»، كما كانت تسميه الشغيلة التعليمية في احتجاجاتها، بالنظر إلى حجم التراجعات والتحقير الواضح لفئة المدرسات والمدرسين.

مباشرة بعد نشر هذا النظام الأساسي في الجريدة الرسمية تحركت كافة فئات الشغيلة التعليمية، وشرعت في الالتحاق بالمعركة النضالية عبر تنفيذها للمحطات النضالية التي دعا لها التنسيق الوطني لقطاع التعليم أيام 02؛ 03 و04 أكتوبر 2023 داخل المؤسسات التعليمية متوجة الأسبوع النضالي بإضراب عن العمل يوم 05 أكتوبر 2023 مرفوقا بوقفة أمام الوزارة ومسيرة في اتجاه البرلمان، وأصبح الجميع يتبرأ من اتفاق 14 يناير 2023 الذي قاطعت توقيعه FNE (الجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي)، واعتبرته اتفاقا يلتف على مطالب نساء ورجال التعليم ويؤسس للتراجعات على مستوى النظام الأساسي، بالإضافة للطابع السري الذي رافق الإعداد للنظام الأساسي، وكلها عوامل ساهمت في تراكم الغضب وارتفاع منسوبه اتجاه الوزارة والحكومة، وجعل الكل يسرع إلى تشكيل تنسيقيات فئوية والالتحاق بالتنسيق الوطني لإبراز مطالبه. وبعد تسجيل التعاطي الإيجابي مع الوقفات والاحتجاجات داخل المؤسسات التعليمية خلال الأسبوع الأول من اكتوبر 2023، والنسب المرتفعة للمشاركين والمشاركات في إضراب 05 اكتوبر 2023، فتحت شهية الاستعداد النضالي والتعبئة الجماهيرية في صفوف الشغيلة التعليمية، وعم السخط والرفض للنظام الأساسي التراجعي، مطالبا بإسقاطه، وتوسعت مطالب الشغيلة لتشمل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة من خلال الزيادة في الأجور وتنفيذ الاتفاقات الاجتماعية السابقة 19 و26 أبريل 2011، احترام الحريات النقابية وإرجاع المبالغ المقتطعة من أجور المضربين والمضربات، تسوية الملفات الفئوية العالقة منذ سنوات.

أربكت مسيرة 05 أكتوبر 2023 حسابات الحكومة والنقابات الموقعة على اتفاق 14يناير 2023، بحجمها الذي قدر بعشرات الآلاف مشارك ومشاركة، وطبيعة الشعارات المرفوعة التي فضحت مختلف المناورات التي تحاك ضد هيئة التدريس من مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية، وكذا الاستخدام الواسع للإعلام المأجور الذي سعى إلى تبخيس المسيرة وشيطنة مطالبها الواضحة. كما أن الحراك تميز بمشاركة مهمة للأستاذات اللواتي ساهمن في التعبئة القاعدية بالمؤسسات التعليمية، وتأطير زملائهن وزميلاتهن وتدبير الأشكال النضالية المحلية والجهوية والوطنية. وعرف الحراك التعليمي نقاشا واسعا داخل المجتمع بكل شرائحه التي أبدت دعما معنويا للمعركة، والتحاق مختلف الفئات التعليمية دون تردد، وانتظامهن داخله في تنسيقيات فئوية منضوية تحت لواء التنسيق الوطني لقطاع التعليم أو خارجه، يغلب على تعاطيها مع الشأن النضالي العفوية والاندفاع والعداء للعمل النقابي، رغم أن العفوية في العديد من الأحيان تفرز طاقات نضالية مبدعة، وطلائع مهمة داخل ساحة النضال الجماهيري، لكنها تبقى سيف ذو حدين في المعارك النضالية الكبرى، يمكن أن تساهم تقديرات وتكتيكات قادتها الميدانيين إلى إقبار المعركة عند اشتداد الصراع ضد الدولة وحكومتها.

الحراك التعليمي هو نشاط جماهيري جرى في واقع موضوعي له محدداته، يقتضي تحديد تناقضاته وشعاراته بدقة وواقعية، واعتبارا لكونه يجري في واقع الجزر النضالي العام، وغياب فعل نضالي تراكمي بمنظور طبقي وقيادة جماعية ووحدة نضالية، فكل تقدير غير مستحضر للشروط العلمية لواقع الفعل النضالي، سيشكل تبديدا للطاقات الكفاحية، والدفع بها للمغامرة غير المحسوبة العواقب، ولنا في تجارب سابقة أكثر من درس (20فبراير، حراك الريف)، حيث لم تجن الجماهير المنتفضة نتائج إيجابية رغم التضحيات الجسام، مما يستلزم التركيز على مبدأ الوحدة النضالية والالتفاف حول مطالب محددة وواضحة وتعبر عن انتظارات الأغلبية، وقابلة للتحقيق، ويتم الالتزام بها من طرف جميع مكونات الحراك التعليمي.

ولنا في التاريخ عبرة، فنضالية وإشعاع نساء ورجال التعليم كان دائما يخيف الدولة ويجعلها تشكك فيهم وتنهج سياسة مناوئة لهم لتبديد رمزيتهم واعتباريتهم في المجتمع، ونظمت حملات القمع النقابي والسياسي في حقهم، وهو ما جعل هذه الفئة تتراجع في أدائها المجتمعي وظلت لعقود رهينة فعل نضالي دفاعي عن مكاسبها الفئوية الخاصة، لكن تراكم السياسات اللاشعبية واللاديمقراطية ضدهم، أنتج حراكا تعليميا، دحض تلك الفكرة والتمثل الذي أريد تكريسه لدى المجتمع، التي مفادها أن نساء ورجال التعليم أصبحوا أكثر خضوعا وخنوعا وقبولا بواقعهم البئيس والمزري. فنساء ورجال التعليم كانوا ومازالوا منخرطين، بتفاوت طبعا، في المعارك النضالية التي خيضت داخل القطاع منذ أكثر من عقد زمني، في صراع مع الحكومات المتعاقبة ووزارتها في التربية والتعليم، وساهموا في إغناء الرصيد النضالي للحركة النقابية خاصة والحركة الجماهيرية عامة وتصليب قناعات جزء مهم من المنتسبين للقطاع، وإبراز أهمية النضال النقابي في انتزاع المطالب، وأعطوا مثالا في الصمود البطولي خلال الحراك التعليمي رغم التضييق والتعتيم وهجوم الإعلام المخزني عليهم. وبفضل هذا الحراك التعليمي تعرى واقع التعليم العمومي، وانفضحت ادعاءات الدولة وحكوماتها اتجاه ملف التعليم العمومي، وانكشفت أنها ظلت لعقود رهينة للسياسات التي تملى عليها من طرف البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي.

شكل الحراك التعليمي لسنة 2023 / 2024 نقطة نظام حقيقية في مسار مقاومة الإملاءات، بالإضافة لحمله بذور مشروع مقاومة المشروع المخزني القائم على اجتثاث التعليم العمومي وإقباره، حيث طالب بالاستجابة للمطالب المشروعة لمختلف الفئات التعليمية التي طالها النسيان لسنوات عديدة، وأكد أنه منبثق من معاناة نساء ورجال التعليم وتراكم الخيبات والتراجعات، وتعبير مجتمعي عن مصالح المتضررين من السياسة الطبقية للدولة، ضد كل أشكال العنف المعنوي والمادي التي طالت الشغيلة خلال عقود، واستطاع فرض الحوار على الحكومة وإبرام اتفاقين اجتماعيين في 10 و26 دجنبر 2023 استجابا نسبيا للعديد من المطالب التي رفعها الحراك، وترجمت في زيادة في الأجور بمبلغ 1500درهم موزعة على سنتين، وإقرار تعويضات لدى بعض الفئات، وتقديم وعود بإقرار تعويضات تكميلية لهيئة التدريس في الابتدائي والإعدادي والأطر المختصة، والمتصرفين والأطر المشتركة ومتصرفي وزارة التربية الوطنية، وإصدار مرسوم 2. 24. 140 الخاص بالنظام الأساسي لموظفي الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، و43 نص تنظيمي موزعة بين مشاريع مراسيم وقرارات مشتركة تهم مختلف الجوانب المتعلقة بتدبير المسار المهني للموظفين.

ونظرا لاستمرار جزء من الشغيلة التعليمية في الاحتجاج، ورفضهم للاتفاقات، نظمت الوزارة الوصية هجوما على الحق في الاحتجاج بإصدارها توقيفات تعسفية وغير قانونية مع إيقاف أجورهم/ن في حق أكثر من 550 أستاذة وأستاذ، وهو ما رفضناه كجامعة وطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي، وقدمنا احتجاجنا في شأنه وطالبنا بسحب هذه التوقيفات، وإرجاع الأساتذة لعملهم، لكن الوزارة تلكأت واستمرت في إذلال الأساتذة عقابا على مشاركتهم في الإضرابات والاحتجاجات، لتحجيم كل ارتدادات الأزمة البنيوية في القطاع مستقبلا.

2 - أوجه القصور في مسار الحراك التعليمي

-الحراك فشل في توحيد مكوناته المنخرطة فيه، وفرز قيادة جماعية لتدبير المعارك النضالية والحوار.

-الحراك لم يطرح موضوع الإصلاح التربوي.

-الحراك لم يستطع نقل الحراك من شكله التعليمي إلى حراك مجتمعي مدمج فيه كل الحلفاء الموضوعيين من أباء وأمهات وأولياء التلاميذ وجمعياتهم وأحزاب سياسية مناضلة ومجتمع مدني مناضل.

-الحراك طبع مع معاداة العمل النقابي، ومجاراة العفوية واللاتنظيم، وهو تحصيل لتراجع قوة النقابة ودورها في الصراع الطبقي في مستواه الابتدائي، مما أضعف قوة وحضور القوى التقدمية في الصراع الدائر رحاه في قطاع التربية والتعليم، وساعد على انتشار المنظور الليبرالي للتعليم وهيمنة تحليلاته وجهازه المفاهيمي، والذي يبقى واحدا في جوهره رغم تعدده الشكلي لمدارسه وتوجيهاته.

خلاصة

قدم الحراك التعليمي درسا مهما للحركة النقابية والتنسيقيات، مفادها أن قيادة الصراع الاجتماعي بقطاع التعليم ضد اختيارات الدولة والمؤسسات المالية الدولية، يقتضي بناء حركة نقابية صلبة مكافحة قادرة على قيادة المعارك النضالية بنجاح، وعلى نساء ورجال التعليم الوعي بأهمية العمل النقابي في الذود على مطالبهم، والانخراط فيه وتقويته وتقعيده وجعله في خدمة المصالح المهنية والاجتماعية والطبقية للشغيلة التعليمية خاصة والمجتمع عامة.

التعليم محور الصراع الطبقي ورهان لهيمنة الدولة (مداخلة ذ. جمال العسري)

تمر اليوم سنة على الحراك التعليمي وهو حراك غير مسبوق في هذا القطاع الذي عرف مجموعة من الاحتجاجات والإضرابات والاعتصامات والمسيرات، أشكال احتجاجية لجأ إليها عموم أساتذة التعليم العمومي وهو ما أدى إلى شبه شلل بالمدرسة العمومية، امتد لحوالي ثلاثة أشهر وهي لحظة فارقة في تاريخ المغرب خاصة وأن هذا الحراك قادته وعلى غير العادة تنسيقيات بدل النقابات التعليمية.

بداية الحراك كانت مع إصدار وزارة التربية الوطنية النظام الأساسي الخاص بموظفي القطاع برضا النقابات ذات التمثيلية، وهو النظام الذي رفضه قطاع واسع من هؤلاء الموظفين والذي أطلقوا عليه اسم «نظام المآسي»، ومن هنا كانت انطلاقة الحراك، حراك لم يكن منتظرا خاصة مع ارتفاع أصوات تقول بموت العمل النقابي ومعه النضالي بقطاع التعليم وحصول طلاق بين نساء ورجال التعليم وبين الاحتجاج والكفاح، فكان الجواب على هذه الأصوات هذا الاحتجاج القوي وغير المسبوق الذي كسر العديد من اليقينيات وضمنها مقولة موت العمل النضالي داخل الساحة التعليمية.

يمكن اعتبار هذا الحراك امتدادا للحراكات الاجتماعية المتولدة عن حراك 20 فبراير وما تبعه من حراكات وعلى رأسها حراك الريف، حراك عرف في البداية انطلاقة عفوية بعيدة كل البعد عن تأثير النقابات وقياداتها الوطنية والجهوية والإقليمية ليصبح حراكا جماهيريا انخرطت فيه أسرة التعليم بنسب غير مسبوقة، حراك انخرطت فيه فئة اجتماعية مدافعة عن حقوقها ومطالبة بالحفاظ على بعض مكتسباتها ورافضة للسياسات التعليمية التي حاولت الدولة فرضها، حراك فاجأ الجميع بالالتفاف الواسع والكبير حوله، فاجأ النقابات وهي ترى قواعدها وحتى قياداتها تنخرط فيه مبتعدة عن توجيهات المركز وهي المفاجأة التي تسائل الآلية الديمقراطية داخل هذه النقابات وهي تتخذ قراراتها وخاصة قرارات تهم مستقبل نساء ورجال التعليم، وفاجأ الدولة التي وجدت نفسها في مواجهة الجماهير التعليمية دون وسيط ودون «پارشوك» يحميها من قوة الصدمات، هذه الدولة التي عملت ولعقود من الزمن على إذلال وإهانة رجل التعليم ويكفي النظر لحجم النكت التي نسجت حول «المعلم» لإدراك حجم هذا الاذلال وتلك الإهانة، وحاولت عبر مشروع نظامها الأساسي سحب العديد من الوظائف عن رجل التعليم وإبقاء وظيفة واحدة ووحيدة هي التدريس لتبعد عنه وظيفة التربية والتكوين والتوجيه وتمنع عنه الامتداد داخل المجتمع بسحب وظائف الامتداد الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي. كانت الدولة عبر وزارة التربية الوطنية ومسؤوليها وهي «تحاور النقابات» تظن أن هذه الأخيرة تتحكم في القطاع عبر قياداتها وقواعدها ناسية أنها تحاور «نقابات» قطعت مع واحدة من أهم وظائفها وأقصد بذلك وظيفة النضال وهي التي توقفت عن الدعوة للإضراب منذ سنوات.

إذن كان جواب نساء ورجال التعليم على ما تم التوافق عليه بين الوزارة والنقابات هو ذاك الحراك التاريخي، الذي أثبت عبره نساء ورجال التعليم أن قطاعهم قطاع استثنائي يستحيل تدبير شؤونه بالطريقة نفسها التي تدبر بها باقي القطاعات الوزارية الأخرى، ولذا لم يكن الحراك التعليمي أو «الانتفاضة الأستاذية» التي انطلقت مع اليوم العالمي للمدرس مجرد تعبير عن أزمة عابرة داخل قطاع من أهم القطاعات الاجتماعية بل كان نقطة نظام كبيرة في وجه سياسات الدولة الهادفة لضبط المجتمع عبر سن قوانين ومراسيم ضابطة لعلاقة السلطة مع المواطنين فكان الحراك وقفة مطالبة بإعادة النظر في سياسات السلطة ومن هنا كان على رأس مطالب التنسيقيات جميعها مطلب «الكرامة»، كرامة نساء ورجال التعليم، وكان شعار حرية كرامة عدالة اجتماعية هو الشعار الذي تصدح به الأصوات التعليمية من أقصى الجنوب إلا أقصى

الشمال، ومن أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، بمثل هذه الشعارات وغيرها كثير أعلن الحراك التعليمي عن هويته معتبرا نفسه يقود صراعا بين مجتمع يدافع عن حقوقه ودولة متسلطة مستبدة، هو صراع ضد الهيمنة التي تحاول الدولة بسطها من خلال إصدار نظام أساسي قادر على ضبط القطاع والتحكم فيه في مواجهة فئة اجتماعية رافضة لهذا المخطط ومطالبة بإعادة النظر فيه .

كان من المفروض أن تقود النقابات «التقدمية» هذا الحراك وأن تضع مطالبه على رأس مطالبها وأن تجعله مدخلا أساسيا للدفاع عن المدرسة العمومية بل وأن تنتقل بهذا الصراع من خانة الصراع القطاعي الفئوي إلى صراع مجتمعي سياسي، لكنها مع الأسف تخلت عن القواعد في لحظة مفصلية – اللهم إذا استثنينا الجامعة الوطنية للتعليم FNE – وتركت المساحة الفارغة التي ابتعدت عنها للتنسيقيات التعليمية وهذا التنازل من النقابات عن واحدة من أهم مهامها يدفع المتتبع لطرح عدد من التساؤلات وعلى رأسها سؤال النقابة ومدى تمثيليتها لنساء ورجال التعليم، وسؤال الديمقراطية الداخلية داخل هذه النقابات وسؤال البيروقراطية النقابية وسؤال علاقة القيادات المركزية بقواعدها وسؤال الثقة في النقابات وسؤال الوظيفة النضالية ضمن وظائف النقابة... وغيرها من الأسئلة الحارقة التي تولدت عن هذا الحراك والتي لم تقدم بعد النقابات ونحن نحيي السنة الأولى لهذه الاحتجاجات أي جواب عنها لا جواب نظري ولا جواب تنظيمي لأن الأمر ببساطة يدعو إلى نقد ذاتي داخلي تتبعه ثورة تنظيمية حقيقة للخروج من حالة العجز الذي عرفته طيلة أشهر هذا الحراك.

وهكذا وأمام رفع جل النقابات يدها عن وظيفة النضال برزت التنسيقيات التعليمية باعتبارها البديل النضالي وكانت الجواب الميداني عن حالة الفراغ الكفاحي في الساحة التعليمية وجوابا ميدانيا عن عجز النقابات عن لعب دور الوساطة، وطرحت هذه التنسيقيات نفسها كقائد للمعارك النضالية والاحتجاجية التي انخرطت فيه أسرة التعليم بكل تلقائية وعفوية وبحماس واندفاع حقيقيين، ومما ساعد هذه التنسيقيات على البروز مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية نذكر منها مرونة بنائها التنظيمي وديمقراطية قراراتها التي كانت تتخذ بشكل قاعدي تصاعدي تنطلق من المؤسسة التعليمية لتمر عبر الإقليمي لتصل إلى الوطني، وهكذا شعرت القواعد التي كانت في حال اجتماعات دائمة سواء عبر تواجدها داخل مؤسساتها التعليمية أو عبر وسائط التواصل الاجتماعي أنها هي من تصوغ القرارات وبالتالي هي المسؤولة عن إخراج هذه القرارات لأرض الواقع والعمل على إنجاحها وأحست بالتالي باستقلاليتها عن النقابات وعن سقفها المطلبي المحدود وعن برنامجها النضالي المحسوب كما كان لخطابها النقدي والاحتجاجي صدى في صفوف القواعد الملتفة حول تنسيقياتها البريئة من أي اتهامات. ساعدت إذن هذه الشروط على نجاح التنسيقيات في كسب ثقة القواعد وبالتالي على الانخراط الواسع في كل المحطات النضالية التي دعت إليها بما في ذلك الاضرابات رغم الاقتطاعات الكبيرة في أجور نسب عالية من نساء ورجال التعليم الذين تحدوا الدولة وهي تلجأ لسلاح الاقتطاع، وأمام فشل هذا السلاح لجأت لسلاح الاتهامات عبر توظيف الإعلام وأقلامه من أجل تعبئة الشارع ضد نساء ورجال التعليم وهو الأمر الذي فشلت فيه كذلك، ثم لجأت لعامل الوقت والسلاح كذلك الذي فشلت في استعماله، وأمام توالي حالات الفشل هذه وأمام الحالة التي أصبحت عليها جل النقابات وهي تنتظر القرارات النضالية للتنسيقيات التعليمية لتنخرط هي الأخرى فيها بعد أن وجدت نفسها غير قادرة على تمثيل قواعدها لم تجد الوزارة من بد إلا الإقدام على عدد من التراجعات وإلى إخراج عدد من الاتفاقيات الجديدة، إلى أن تم إخراج نظام أساسي جديد مغاير للنظام الأول والاستجابة لعدد هام من مطالب التنسيقيات لينتهي الحراك الذي استمر حوالي ثلاثة أشهر لما انتهى إليه دون أن تنتهي تبعاته ولا أسئلته ولا حتى رهاناته.

انتهى الحراك ولم تنتهي معه الأسئلة الحارقة ومنها: هل انتهت النقابات بفشلها في أداء واحدة من أهم وظائفها؟؟ أم أنها ستجعل من هذا الحراك مدخلا للقطع مع بيروقراطيتها ؟؟

هل قامت الدول بدون وعي منها بتفكيك واحدة من الوساطات التقليدية – النقابة – التي تدخل ضمن البنية التقليدانية المخزنية ؟؟ وهل ستسمح الدولة لوزارتها بالحوار مع هذه التنسيقيات ؟؟ هل يمكن لهذه التنسيقيات أن تنتقل من مربع الاحتجاج إلى مربع التمثيلية ؟؟ وهل يمكن للتنسيقيات المتسمة بالفئوية الضيقة أن تكون البديل النضالي للعمل النقابي ؟؟ وهل يمكنها أن تضع الحدود بين الخطاب الشعبوي التعبوي والخطاب المطلبي النضالي الكفاحي ؟؟

خلاصة القول أن الحراك التاريخي الذي عرفه قطاع التعليم والذي نحيي ذكراه السنوية الأولى والذي رفع عنوان الدفاع عن أسرة التعليم هو في العمق دفاع عن مكانة المدرس ومعه المدرسة العمومية في المجتمع المغربي، والدفاع عن المدرسة العمومية وفي قلبها نساء ورجال التعليم شكلت على الدوام قضية مركزية في خطاب حزبنا الحزب الإشتراكي الموحد وكذا في ممارساتنا الحزبية وهو ما صرفناه في أرض الواقع عبر مجموعة من بياناتنا وتعميماتنا لمناضلاتنا ومناضلينا في القطاع وكافة المتعاطفات والمتعاطفين معنا إلى الانخراط في هذا الحراك، ولإيماننا بالتوفيق بين النضال الشعبي الجماهيري والنضال المؤسساتي كان تنظيمنا لليوم الدراسي حول قضية التعليم بمقر البرلمان والذي حضرته جل التنسيقيات التعليمية وغابت عنه مع كامل الأسف كل النقابات التعليمية رغم دعوتنا لها، وهو اليوم الذي كان الهدف منه فضح كل المخططات التدميرية للمدرسة العمومية وتعبئة المجتمع من أجل التصدي لها لإدراكنا أن الدفاع عن هذه المدرسة وما يحاك ضدها من مخططات طبقية يتطلب معركة تنخرط فيها الطبقات المستغلة وفي قلبها الطبقة الكادحة لما للمدرسة العمومية من دور حاسم في الصراع السياسي والاقتصادي والثقافي والإيديولوجي. ووقوفنا بجانب الحراك التعليمي الذي توحد حول رفض النظام الأساسي ناتج كذلك عن إدراكنا في الحزب الإشتراكي الموحد بأن كل مخططات الإصلاح منذ الأستقلال السياسي إلى اليوم إنما تحاول ضبط المجتمع وتنميطه والتحكم في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافية، وقوفنا بجانب حراك التعليم راجع كذلك لإدراكنا للمنظار الذي تنظر عبره الدولة للمدرسة والتي تعتبرها جهازها الإيديولوجي الذي تتحكم عبره في المجتمع والذي يتجاوز تأثيره وخطورته تأثير الأجهزة القمعية وهي ترفض رفضا باتا للتنازل عن هيمنتها على هذه المدرسة التي يتم عبرها تنميط هذا المجتمع وذلك بتسخيرها من أجل نشر وتسييد الوعي المطابق لخطاب الدولة الرسمي مع رفض كل تجديد أو تأهيل يمكن رجال الغد – التلاميذ – من اكتساب مهارات التحليل والنقد والاستنتاج.

وعليه فالتعليم هو محور الصراع الطبقي والدولة تراهن عليه ليبقى في خدمة استمرارية هيمنتها وسيطرتها عبر التحكم فيه والمراقبة المباشرة له ومن هنا لم تكن أبدا مسألة إصلاح التعليم مجرد مسألة تقنية بل هي مسألة سياسية تتأثر وتؤثر في الجو السياسي العام وهذا ما يفسر الكم الهائل من الإصلاحات التعليمية التي لم تكن بعيدة عن الهيمنة الامبريالية وتوجيهاتها الهادفة إلى تسييد نمط الإنتاج الرأسمالي وفرضه على شعوب العالم وفي المقابل يراهن المجتمع عبر تنظيماته التقدمية الديمقراطية على جعل التعلم شرطا ضروريا لكل تغيير اجتماعي لإيمانه بأن لا ثورة سياسية بدون ثورة اجتماعية ولا ثورة اجتماعية دون ثورة ثقافية ولا ثورة ثقافية دون الارتكاز على أدوار المدرسة في بناء الإنسان القادر على التفكير والتساؤل والتقييم والمبادرة والفعل ...

(×) نص مداخلة الرفيق جمال العسري الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد في ندوة حول الحراك التعليمي الذي نظمتها الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي بمناسبة 5 اكتوبر اليوم العالمي للمدرس.

الحراك التعليمي: محفزات ومثبطات الحركة الاحتجاجية لنساء ورجال التعليم (مداخلة أنس مجيدي)

عرف الحراك التعليمي الأخير -ضد ما بات يعرف بنظام المآسي (مرسوم تنظيمي لمزاولة مهنة التدريس بالمؤسسات التعليمية العمومية)- زخماً غير مسبوق سواء من حيث نسب المشاركة في الإضراب التي لم تتحقق مثيلتها منذ سنوات أو من حيث الأشكال الاحتجاجية الميدانية؛ وقفات ومسيرات وجموعات على الامتداد الجغرافي لبلدنا، ناهيك عن الامتداد الزمني لهذا الحراك الذي دام ما يقارب ثلاثة أشهر من الاحتجاج شلت على إثرها المدارس العمومية. وقد شهد الحراك التعليمي مشاركة مختلف الفئات التعليمية ورغم أن هذا الحراك لم ينتج قيادات بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، فقد اتسم بحضور شبابي وازن وبارز من حيث القدرات التواصلية والتنظيمية التي أبانت عنها الشغيلة التعليمية والنفس الاحتجاجي الطويل. واليوم صار لزاماً على كل من يتناول هذا الحراك بالفهم والتحليل أن يأخذ بعين الاعتبار حضور التكنولوجيا الجديدة في قلب الاحتجاجات، فجزء كبير من هذه الحركة نما وتنامى داخل شبكات التواصل الاجتماعي الأمر الذي جعل الشباب فاعلاً رئيساً في هذا الحراك بحكم انخراطهم الواسع في المجال الرقمي.

ليس الغرض من هذه الورقة بسط كرنولوجيا الحراك التعليمي من حيث محطاته ووقائعه التي عاشها جل الفاعلين فيه، بل نبتغي عرض مختلف المحفزات والمثبطات التي صاحبت هذا الحراك منذ بدايته، فانطلاقة الحراك التعليمي لم تبدأ مع الخامس من أكتوبر 2023، صحيح يمكن أن نعتبر احتجاجات الخامس من أكتوبر التي صادفت اليوم العالمي للمدرس الانطلاقة المباشرة، غير أن الأمر يتعلق بكرة ثلج ظلت تتدحرج منذ الشهور الأولى لسنة 2023؛ بدءاً من رفض نقابة الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي لاتفاق 14 يناير 2023، هذا الرفض الذي يعد مفصلياً في فهم تطورات الحراك من خلال الآتي:

– كشف نقابة الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي لجولات الحوار المارطونية ولارتجالية الوزارة في صياغة النظام الأساسي وانفرادها بتنزيله.

– تسريب نسخة من المرسوم موضوع الاحتجاج وبتر فقرات مهمة من المرسوم تخص (فقرة العقوبات، فقرة المهام وفقرة التعويضات المادية) وهي فقرات تم تداولها بشكل واسع في شبكات التواصل الاجتماعي.

– بداية تشكل تنسيقية الثانوي التأهيلي الرافضة بدورها لاتفاق 14 يناير 2023 معتبرة نفسها المتضرر الأول من هذا المرسوم، وإحياء تنسيقيات أخرى لبت دعوة الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي من أجل تشكيل تنسيق وطني لقطاع التعليم.

– تحول قاعات الأساتذة إلى مجال للنقاش في موضوع النظام الأساسي بعد أن كانت مجالا للتداول اليومي الاعتيادي (الأمر الذي سيفسر فيما بعد صدور مذكرة تمنع الأساتذة من ولوج هذه القاعات أثناء الإضراب).

فما الذي حدث بعد ذلك؟ وكيف يمكن أن نفسر التطورات المتسارعة منذ أكتوبر 2023؟

لقد أدى التقاسم الواسع لبعض فقرات المرسوم موضوع الاحتجاج إلى تنامي منسوب الإحباط النسبي La frustration relative لدى المدرسين والمدرسات، ونعتبر مفهوم الإحباط النسبي «لألكسيس دي طوكفيل» محللا Analyseur لشرح طبيعة الغبن والسخط لدى الفئات السوسيو–مهنية، بحيث أن رجال ونساء التعليم يمثلون فئة سوسيو–مهنية غير متجانسة من حيث رهاناتها وأوضاعها المادية لكنها تشترك في هذا الشعور بالإحباط النسبي المتعلق بمقارنة أوضاعها بفئات أخرى تحمل نفس الدبلومات أو أقل، لكنها في مستوى اقتصادي واجتماعي أيسر من نظيره لدى المدرسين والمدرسات، وهذه المقارنة تتم بشكل مزدوج، فهي من جهة مقارنة مع فئات سوسيو–مهنية أخرى، ومن جهة أخرى مقارنة مع تلاميذ تخرجوا على أيدي هؤلاء المدرسين والمدرسات وولجوا وظائف استطاعوا من خلالها تجاوز السلالم الأجرية للمدرسين والمدرسات الذين ظلوا يتذيلون سلم الأجور في الوظيفة العمومية، وهو الأمر الذي يفسر الحضور القوي لمطلب العدالة الأجرية باعتباره أحد شعارات الحراك التعليمي.

بعد أن أخذ الحراك يتطور في علاقة بالتعبئة التي كانت تتم سواء على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي أو في قاعات الأساتذة بدأت تظهر مجموعة من المثبطات التي جعلت الحركة تمر بمطبات على مستوى التقدير والفعل الاحتجاجي، فما هي أبرز مثبطات الحراك التعليمي؟

من مثبطات الحراك التعليمي نسجل الآتي:

– وهم الرأي العام: في الوقت الذي تنتشر فيه الأخبار والوقائع المتعلقة بالاحتجاجات والتصريحات في شبكات التواصل الاجتماعي يحدث عند نسبة كبيرة من رجال ونساء التعليم وهم مفاده أن التعليم صار قضية رأي عام، أي أن قضية التعليم صارت موضوع نقاش عمومي، في الوقت الذي لا يعدو أن يتجاوز الأمر كونه رأياً شعبياً يقسم المبحرين في شبكات التواصل الاجتماعي بين من مع احتجاجات المدرسين والمدرسات ومن ضدها. في المقابل يحتاج تشكيل الرأي العام في قضية التعليم إلى وضع مسافة مع الحراك والتفكير في السياسات العمومية الألترالبيرالية ultralibérales التي تعمل على تسليع المدرسة وجعلها رهينة بإملاءات المؤسسات الدولية.

–بروز موجهي الرأي الشعبي: ظهر إبان الحراك التعليمي كما هو الحال في حراكات سابقة شهدها القطاع (حركة الأساتذة المتدربين، حركة الأساتذة المفروض عليهم التعاقد) أشخاص دورهم الرئيس يكمن في إنتاج فيديوهات مواكبة للحراك وتطوراته بغرض توجيهه ورسم إطار لممارسة الاحتجاج؛ إما عبر طرح بعض المعطيات بشكل حصري أو تمرير تهديدات مبطنة، ويستفيد هؤلاء من نسب المتابعة التي يحوزونها في موقع «فايسبوك» أو يعملون على الرفع من نسب المتابعة من خلال استغلال هذا الحراك باعتباره يهم كتلة عريضة Une masse وهي نساء ورجال التعليم (300 ألف موظف) التهجم عليها افتراضياً يرفع نسب المتابعات والتعليقات كما هو الحال مع مدحها افتراضياً الذي يقود إلى نفس النتيجة. ويقوم هؤلاء عبر خطابهم بلعب دور صمامات الأمان Les soupapes بالنسبة للسلطة، أي تصريف كل الغازات المحروقة التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الاحتجاجات ومد الحركة الاحتجاجية بقدر من الهواء لكي لا تنفجر في وجه صناع القرار.

–التخوين: يعد التخوين عدواً للحركات الاحتجاجية الشعبية، وقد تغذت سيكولوجيا التخوين في الحراك التعليمي على توزيع صكوك الطهرانية تحت مبدأ اللاانتماء، وتحول الانتماء النقابي عند الكثيرين إلى سبة، في حين أن اللاانتماء هو في حد ذاته موقف يريد أن يبرئ نفسه، هكذا صارت الاستقلالية حساسية بدل أن تكون مبدأ عند التنسيقيات؛ أي صكاً نفسياً للنيل والوصم بدل أن تكون ممارسة وفاعلية في القرارات والمواقف المرتبطة بقراءة المعركة.

–الرغبات النفسية: مع تراكم الملفات الفئوية لنساء ورجال التعليم لما يقارب عقدين من الزمن، والشعور بالإحباط النسبي نتيجة صدور المرسوم موضوع الاحتجاج، صار مفهوم الكرامة يحتوي جميع المطالب، بل يمكن تصريفه إلى مطالب لا حصر لها، بحيث تداخلت المطالب بالرغبات ولعل أحد أعقد المحطات التي مر منها الحراك هي مرحلة صياغة الملفات المطلبية، فبالإضافة إلى مطلبي إسقاط نظام المآسي والزيادة في الأجور كانت كل فئة ترغب في رفع الجور عنها.

– أزمة التواصل: مرة أخرى تكشف الحكومة والوزارة الوصية على قطاع التعليم في مشهد سياسي يعيش موتاً إكلينيكياً عن ضعف تواصلي متفاقم، بحيث لا وجود لمسؤول قادر على فتح نقاش عمومي يهم التعليم أو حتى بمنطق سياسي العمل على امتصاص غضب المحتجين والدفاع عن الخيارات النيوليبرالية للدولة في هذا القطاع بل كل الذين خرجوا للحديث في الإعلام صبوا الزيت على النار، لكن مع استمرار هذا العقم التواصلي تولد عند فئة مهمة من المدرسين والمدرسات نوع من الشك إزاء اللامبالاة واليأس جعل المواقف تنقسم إلى متطرفة تدعو للاستمرار في الإضراب والاحتجاج وأخرى تنادي بالتخفيف والتراجع.

– الخطاب الأخلاقوي: أولا أميز هنا بين الخطاب الأخلاقي الذي ينطلق من مبادئ وقواعد معيارية يتبناها الفرد ممارسة وحكما على سلوك أو قضية، وبين الخطاب الأخلاقوي الذي يكيل بمكيالين بين الفعل والممارسة، وينتشر الخطاب الأخلاقوي في مواجهة الحركات الاحتجاجية كلما تعلق الأمر باحتجاجات رجال ونساء التعليم أو رجال ونساء الصحة، على اعتبار الخدمتين معاً –التعليم والصحة– تلتصق بهما صفة النبل والإيثارية بل تصل في المخيال الثقافي بالنسبة للمعلم حتى يكاد فعله يضاهي النبوة، الأمر الذي يجعل المعلم محرجاً إذا ما احتج أمام الآباء والأمهات وأمام الرأي الشعبي، ويصبح الإضراب كأداة تاريخية للاحتجاج في نظر هذه الأخلاقوية أداة معيبة لأنه يؤثر مباشرة على الأبناء والبنات في المدرسة، غير أن الأمر في الواقع يسائل الدولة من حيث تصورها لهذه الخدمات العمومية، هل تسعى فعلاً إلى أن تجعلها نبيلة أم تعمل على إخضاعها للآلة الرأسمالية ومنطق السوق، حيث تنتفي كل أخلاقية؟

كيف يمكن أن نصنف هذا الحراك التعليمي؟ هل هو حركة اجتماعية أم حركة احتجاجية أم استمرار لحراكات أخرى عرفها القطاع؟

يستوجب الحديث عن الحركات الاجتماعية حسب السوسيولوجي الفرنسي ألان تورين توفر ثلاثة مبادئ وهي:

1– الهوية: حيث تتوفر لكل حركة اجتماعية هوية، أي أنها تمثل من تتكلم باسمهم وتدافع عن مصلحة أو تسعى لحمايتها تخص جماعة أو طبقة، وبالتالي فالحركة الاجتماعية تكون قابلة للتعريف الاجتماعي وذات دلالة بالنسبة للجماعة التي تتكلم باسمها.

2– الخصم: يكون للحركة الاجتماعية خصم محدد، بحيث تناضل دوما ضد قوة/وبدون نقيض لا يمكن الحديث عن حركة اجتماعية.

3– الشمولية: تنبني الحركة الاجتماعية على فلسفة سياسية أو يوتوبيا للتغيير، بحيث تسلك بناء على قيم عليا ومثل مستلهمة وملهمة لأصحابها، فهي تضع نصب أعينها الخير المشترك، الحرية الإنسانية، المصلحة الجماعية، حقوق الإنسان، أي أن الحركة الاجتماعية حركة تضع نصب أعينها التاريخ ونظام الأشياء.

إذا ما تمعنا الحراك التعليمي سنجد أنه لم يتوفر على هوية واحدة، فالأمر كما سبق الذكر يحيل على فئة سوسيو–مهنية بانتظارات ومشارب مختلفة، كما أن الخصم يتباين بين من يراه في الوزارة ومن ينظر إليه في الحكومة، ومن يحمل المسؤولية للدولة ومن يستوعب طبيعة السياسات الألترالبيرالية التي تستهدف مختلف القطاعات الحيوية، بالتالي لا يمكن الحديث عن فلسفة سياسية تؤطر الحراك وتصوره للسياسات العمومية في قطاع التعليم التي تعمل على تحويل المدرسة المغربية إلى مدرسة عاهرة على حد تعبير نيكو هيرت؛ أي مدرسة تسلم نفسها كلياً للرأسمال الدولي. هكذا فالأمر يتعلق بحركة احتجاجية كرد فعل عن تراكم إحباطات مست المدرسين والمدرسات ووضعهم المهني والاقتصادي، ومنه صورتهم الاعتبارية داخل المجتمع.

لا أزعم من خلال هذه الورقة أنني تناولت مختلف حيثيات الحراك ومحطاته، بقدر ما كان الغرض هو الوقوف عند أهم محفزات ومثبطات الحركة الاحتجاجية لنساء ورجال التعليم ضد النظام الأساسي، بحيث لم أتوقف عند طبيعة التنظيمات التي فعلت في معمعان الحراك خاصة منها التي انخرطت متأخرة بعد أن بدت ملامح الحركة الاحتجاجية أو حاولت أن تستولي على الكتلة الاحتجاجية التي تعوزها تجربة النضال والاحتجاج وانخرطت بعفوية في الحركة.

مع توقيع اتفاق 26 دجنبر 2023 وبروز سيل من التوقيفات في حق المدرسين والمدرسات كانت الحركة قد استنفذت قدرتها على الاحتجاج الأمر الذي يمكن القول معه أن العودة كانت بأثر نفسي على الجسم التعليمي، لكن بمكيسبات إذا ما أخذنا بعين الاعتبار زخم الاحتجاج غير المسبوق، في المقابل تعتبر هذه الحركة الاحتجاجية بعد مرور سنة على اندلاعها فرصة لمساءلة الفعل الاحتجاجي ووضع التنظيمات النقابية والسياسية في بلادنا، خاصة وأن الأحزاب سجلت غياباً مريباً طيلة الحراك اللهم من مبادرة محتشمة ظهرت من داخل البرلمان بعد صدور التوقيفات وخفوت الحركة.

فما العمل؟

في نظرنا العمل يجب أن ينصب على استرجاع الفعل السياسي والنقابي القائم على المبادئ والمرجعيات بدل الاقتصاد السياسي الذي يصدر عن المال والأعمال ويرهن مستقبل البلاد ومصير الشعب بمنطق السوق، فالسياسية الألترالبيرالية تعمل على إفراغ النقابات والأحزاب السياسية كتنظيمات مدنية تضع مسافة مع الدولة وتعويضها بتنظيمات رخوة وسائلة فئوية يسهل اختراقها وخلق التناقضات داخلها وتطويعها رغم الضغط الذي قد تحدثه في فترات محددة. كما أن العمل النقابي يجب أن يجد مستقرا له على مستوى المفاهيم التاريخية التي تحدد التنظيم والفعل النقابي والحذر من التطبيع مع استعمال مفاهيم من قبيل الشريك الاجتماعي الذي تروج له السلطة/النقيض أو تداول مفهوم الناشط بدل المناضل، وهي مفاهيم تتواءم مع منطق الاحتجاج الانفعالي الذي تحدده الرغبات النفسية والإحباطات، بدل الفعل النضالي الذي تحكمه القضايا والمواقف، بحيث لا يمكن مقاومة هذه السلطة باستعمال مفاهيمها.

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

تدين حرب الإبادة الجماعية في غزة والجرائم ضد الاطقم الطبية والصحافيين...

يواصل جيش الاحتلال الصهيوني تصعيد حرب الإبادة الجماعية في شمال قطاع غزة بارتكاب الجرائم في مناطق بيت لاهيا ومخيم جباليا بانتهاج سياسة الأرض المحروقة وأبشع أنواع تطويق آلاف المدنيين، وارتكاب مذابح وصلت الى مستوى لم يشهد له التاريخ مثيلا، واعتقال الطاقم الطبي لمستشفى كمال عدوان، إن هذه الغطرسة والحرب الهمجية ضد المدنيين، يشنها جيش الاحتلال بدعم الإدارة الأمريكية وصمت وعجز المنتظم الدولي وفي مقدمته الأمم المتحدة ومؤسساتها،

كما شن العدو الصهيوني غارات جوية على إيران، لردعها على إسناد المقاومة، للوصول إلى أهدافه من خلال الحروب التي يشنها في فلسطين ولبنان وسوريا وإيران واليمن، بضوء أخضر أمريكي من أجل فرض هيمنته على شعوب المنطقة التي تتطلع إلى الحرية والتخلص من المشاريع الاستعمارية والصهيونية.

وللتعتيم على ما يجري تستمر الجرائم التي يرتكبها جيش الاحتلال الصهيوني بحق الصحفيين ووسائل الإعلام باستهداف مقر إقامة الصحفيين في بلدة حاصبيا جنوب لبنان حيث استشهد صحافيان من قناة الميادين وصحفي من قناة المنار، وعدد من الجرحى، كما استشهد على إثر قصف غادر لمدرسة تأوي نازحين في مخيم الشاطئ بمدينة غزة، صحفيان من قناة الأقصى ووكالة سند للأنباء وصحفية بمؤسسة القدس، وهذا ما يفرض على المؤسسات الدولية العمل على حماية الصحفيين وإدانة الكيان الصهيوني وفضح طابعه الاجرامي،

كما تدعو الجبهة الجسم الصحفي المغربي الحر إلى التضامن الفعال مع زملائهم الصحفيين ضحايا التقتيل والغطرسة الصهيونية، من أجل منعهم من نقل الحقيقة وفضح انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الانسان،

إن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع من خلال رصدها للمستجدات الجارية تحيي عاليا صمود المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وتؤكد اكثر من أي وقت مضى على ضرورة توسيع كافة أشكال الدعم أمام هذا الهجوم الشرس والمتوحش للكيان الصهيوني ومن ورائه الإدارة الأمريكية والغرب الامبريالي، من أجل إفشال كافة المخططات والمناورات التي يتم إعدادها لتصفية المقاومة لبسط السيطرة على المنطقة.

إن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع من خلال رصدها للمستجدات الجارية تحيي عاليا صمود المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وتؤكد اكثر من أي وقت مضى على ضرورة توسيع كافة أشكال الدعم أمام هذا الهجوم الشرس والمتوحش للكيان الصهيوني ومن ورائه الإدارة الأمريكية والغرب الامبريالي، من أجل إفشال كافة المخططات والمناورات التي يتم إعدادها لتصفية المقاومة لبسط السيطرة على المنطقة.

السكرتارية الوطنية للجبهة
28 اكتوبر 2024

اليسار المغربي ومهام المرحلة

الحسين تيتاو

مداخلة الرفيق الحسين تيتاو في الندوة الفكرية التي نظمها حزب النهج الديمقراطي العمالي، بمناسبة أربعينية الفقيد أبوبكر الخمليشي، تحت عنوان: « اليسار المغربي ومهام المرحلة « يوم السبت 26 أكتوبر 2024 بمقر المركزي بالرباط.

أولا نتقدم بالشكر لرفاقنا ورفيقاتنا في حزب النهج الديمقراطي العمالي على دعوتهم لنا للمشاركة في هذه الندوة الفكرية، التي تنظم بمناسبة أربعينية الفقيد أبوبكر الخمليشي ونشكرهم على مجهوداتهم الدؤوبة في لم شمل اليسار.

كما نثمن بالمناسبة كل مبادرة في هذا الإتجاه لجمع العائلة اليسارية من جميع الأطراف اليسارية الأخرى لأن هذا التحالف في نظرنا هو الطبيعي.

تحية للرفيقين الأمينين العامين في حزبي فيدرالية اليسار والإشتراكي الموحد المشاركين في هذه الندوة، و لكل الرفيقات والرفاق ولكل الحضور الكريم.

مناسبة أربعينية فقيدنا الكبير الرفيق أبوبكر الخمليشي لروحه الطيبة ألف سلام، بهذه المناسبة نجدد التعازي لرفاقه وأسرته وعزاؤنا واحد.

نريد أن تكون هذه المناسبة محطة كغيرها من محطات شهدائنا ورواد اليسار المغربي، وأن تكون ذكراهم مهمازا يوقظ العزائم، وتؤجج الصراع بحزم وفاء لهم على تضحياتهم، ومن يكرم الشهداء يتبع خطاهم.

الرفيقات والرفاق، و نحن الآن في هذا اللقاء، لا يزال العديد من رفيقاتنا ورفاقنا يقبعون في سجون النظام، ولازال العديد منهم يحاكم محاكمات سياسية صورية، ينضاف إلى بقية المعتقلين السياسيين في الحراكات الإجتماعية، معتقلي حراك الريف وحراك جرادة، وفي حراكات إجتماعية أخرى، الذين صدرت في حقهم قرون من السجن.

ولازال العديد من رفيقاتنا ورفاقنا المعطلين يخوضون إعتصامات و إضرابات بطولية عن الطعام، في الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، من أجل إنتزاع حقهم في الشغل.

ولازال الشعب الفلسطيني تحت الإبادة الجماعية وتحت الأحزمة النارية بسلاح الإمبريالية المجرمة ولقيطها الكيان الصهيوني الهمجي، بمشاركة الأنظمة الرجعية العميلة الخائنة والمطبعة.

المجد والخلود لشهداء الشعب المغربي، وشهداء الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني ولكل الشهداء في محور المقاومة، ولكل شهداء حركات التحرر العالمية.

في عنوان الندوة: لا يمكن تناول مفهوم اليسار المغربي دون ربطه بالوضع الدولي، و أزمة اليسار عالميا.

إن انهيار بعض التجارب الفعلية للإشتراكية، (التجربة السوفياتية نموذجا) نهاية التسعينات، (رغم إستمرار بعض المقاومات الإشتراكية في الصين وكوبا والفيتنام وكوريا الشمالية)، وإنفجار المعسكر الشيوعي سابقا الذي كانت تدعمه الإتحاد السوفياتي وظهور تصدعات كبيرة في هذا المعسكر، أدى إلى تغول وسيادة الإمبريالية على العالم، نتج عنه تحول بعض الأحزاب الشيوعية إلى أحزاب ليبرالية أو بيئية أو أحزاب خضراء، وتحول أخرى إلى أحزاب اشتراكية ديمقراطية أو اجتماعية، وظهور حركات إجتماعية جديدة ضد الرأسمالية المتوحشة.

وهذا الإنهيار وصل حتما إلى الدول العربية ودول شمال إفريقيا، وساهم إلى جانب الغزو الإمبريالي للعراق، ومخططات التقسيم الامبريالية التي عرفتها المنطقة بين مختلف الإمبرياليات و صفقات القرن واتفاق ابراهام مع الكيان الصهيوني، ودور الربيع العربي المزعوم الذي وظفت فيه الإمبريالية القوى الأصولية الرجعية للإطاحة ببعض الأنظمة الممانعة.

أدى إلى تحول أحزاب شيوعية في المنطقة إلى أحزاب ليبرالية أو اشتراكية ديمقراطية، كما في لبنان والعراق وسوريا ومصر والأردن والمغرب. وهناك من الأحزاب و المفكرين من سقط هذا الجدار على رأسه، ويطرح حتى الجدوى من الماركسية، أو بطريقة إحتيالية يطرح خصوصية الماركسية وأصبحت الماركسية ماركسيات.

هذا التحول أفقد الحركات الشعبية والسياسية في هذه البلدان آليات المقاومة والمبادرة والقيادة، وساهم في إطالة عمر الأنظمة الرجعية الديكتاتورية والتيوقراطية في المنطقة وتكريس النيوليبرالية لعقود أخرى.

من خلال ظهور أصناف جديدة من الشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات ليبرالية جديدة كالمنظمة العالمية للتجارة، ومناطق التبادل الحر، وإذكاء الحروب وصفقات الأسلحة.

كما عرفت ظروف العمل تدهورا كبيرا، من خلال تطور نسب الفقر والعنف واللامساواة، وظهور شركات الوساطة والمناولة في التشغيل، وتطور الجريمة و الهجرة و النزوح، وتهريب ثروات الشعوب إلى شركات الأوفشور الدولية، وتدهور المناخ والنظم البيئية، واستنزاف موارد الشعوب والتلوث بجميع أنواعه، وارتفاع درجات حرارة الأرض والاحتباس الحراري.

المغرب ليس بجزيرة في منأى عن هذه الهجمة الإمبريالية، بل هو جزء منها لم يتأثر فقط بالشظايا كما بعض الأنظمة التي أسميتها بتجارب مقاومة، بل هو في صلبها لكونه نظام رأسمالي تبعي لم يقطع حبل الوريد مع الإستعمار والإمبريالية.

بالضرورة سيتأرجح اليسار المغربي ويتأقلم مع هذا الوضع سلبا وإيجابا، إذ أصبحت عدة أحزاب يسارية مغربية مندمجة في سيرورة البورجوازية ودولتها الطبقية المخزنية.

والجزء الآخر تيارا إصلاحيا مازال يحتفظ بإستراتيجية النضال الديمقراطي، ويطمح إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي من خلال المؤسسات القائمة، عبر المشاركة في الإنتخابات.

أما الجزء الآخر تيارا جذريا بمختلف تياراته، لازال في معارضة ونقد أسس النظام الرأسمالي، و الرأسمالي التبعي، والنضال من أجل القضاء عليه.

و إن كانت تختلف طبعا في التكتيك لهذا الهدف الإستراتيجي.

كما تحتل مجموعات أخرى حلقة وسط بين التيار الجذري والإصلاحي.

فالإختلاف بين اليسار الجذري واليسار الإصلاحي، يبدأ من قاعدة الإنطلاق الفكري والسياسي لمشروعهما المجتمعي.

إن التيار الإصلاحي ينظر إلى طبيعة النظام الرأسمالي، والرأسمالي التبعي بالمغرب، من خلال نقد الليبرالية المتوحشة، وبالتركيز أساسا حول:

- خصخصة الخدمات العمومية
- انسحاب الدولة من دورها الاجتماعي.
- احتكار ونهب الثروات من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.
- اللاتكافؤ الاقتصادي بين المركز والمحيط (أي العدالة المجالية)
- ضرورة التكافؤ بين القطاع العام و الخاص في التدبير الاقتصادي للثروة.

لأجل ذلك، يرتكز برنامجه السياسي والاجتماعي على محاربة إقتصاد الريع، والفساد والإستبداد، وعدم تفويت الخدمات العمومية، وتخليق الحياة السياسية، والفصل بين الثروة والسلطة (الملكية البرلمانية) فتح القوس للتساؤل، هل هناك ملكية برلمانية دون رجة، أو ثورة إجتماعية، أم ستتم بالمطالبة.

وهذا طبيعي بحكم طبيعته المشكلة من بورجوازية متوسطة وصغيرة.

بهذا يستعمل هذا التيار الخيار الديمقراطي كهدف استراتيجي، بحكم أن هذا التيار يمارس صراعه الإيديولوجي والسياسي والنقابي على أساس القوانين الرأسمالية وقوانين الدولة الطبقية التابعة، وإن عارض استبداديتها وانتقد ممارستها المخزنية.

فهو يسعى إلى ترشيدها، وليس إلى الغوص في طبيعة الرأسمالية وجوهرها الذي يعكس السيطرة الطبقية للكتلة السائدة من خلال الدولة كأداة وجهاز قمع طبقي.

فهو في مجمل ما يسعى إليه تحقيق الانفتاح الديمقراطي، ويسعى إلى إشراكه في مشاريع النظام وكافة القضايا المطروحة، والمؤسسات والسياسات العموميتين، ويتحمس للمشاركة في مؤسساته المزيفة رغم طابعها الرجعي بحجة التغيير من الداخل، إذ تحتل هذه المؤسسات أهمية كبيرة في نشاطه السياسي.

وطبيعي في ممارسته النضالية، أن يعمل على توجيه نضاله الجماهيري بما يتوافق ويخدم نشاطه في المؤسسات القائمة.

أما التيار الجذري فيركز في بناء خطه السياسي والفكري على قاعدة نقد أسس النظام الرأسمالي العالمي والرأسمالية التبعية في المغرب، والدعوة إلى بناء مجتمع اشتراكي كبديل اجتماعي للدولة الطبقية.

غير أن هذا التيار الجذري يختلف من حيث الجوهر في الإستراتجية المؤدية إلى ذلك وفي التكتيكات والأدوات التي تعكس مضمون هذه الإستراتجية والمراحل التي تمر منها.

فحزب النهج الديمقراطي العمالي مثلا، يطرح إستراتجية الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، التي تفتح الطريق أمام الثورة الاشتراكية، ويحاول ترجمة ذلك من خلال بناء حزب الطبقة العاملة ووحدة النضالات الشعبية وبناء جبهة الطبقات الشعبية وتوحيد الماركسيين المغاربة.

وباقي التيار الماركسي اللينيني وإن كان يلتقي مع التصور السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، على المستوى السياسي والإيديولوجي والضرورة الملحة والآنية لبناء الأداة الثورية للطبقة العاملة، فإن الإختلاف والنقاش لازال قائما حول شكل وطبيعة هذه الأداة التنظيمية، الإختلاف منصب كذلك على فهم التناقضات الثانوية والرئيسية خاصة التنسيق مع القوى الظلامية، الذي يعد خطا أحمرا بالنسبة لباقي هذا التيار، ليس فقط لما اقترفه من جرائم في حق الرفاق، وخدمتها للنظام السياسي الطبقي، بل في توجهها الماضوي اليميني الرجعي الذي يتناقض تماما مع الهدف الإستراتيجي للماركسية اللينينة.

ومن سلبيات بعض منتسبي هذا التيار الماركسي اللينيني، أنهم لم يستطيعوا تجاوز مرحلة ظهور الماركسية اللينينية، وعلى الخصوص تجربة إلى الأمام، بالإضافة لأسباب ذاتية وموضوعية لا يتسع المجال للتفصيل فيها، خاصة جرائم النظام في حق شهداء الحركة الماركسية اللينينة.

والإحتكاك النضالي بين هذه التيارات أدى إلى بعض الأساليب العنيفة المتبادلة بين التوجهين ولو أنه مرفوض، ترتبت عنه سلوكيات أخرى يمكن تجاوزها.

بعض التيارات التروتسكية تختلف حول هذه الإستراتجية وتطرح في مقابلها الثورة الدائمة التي لا تؤمن بمسألة التمرحل في الثورة وغير مقتنعة بالإنخراط في أية جبهة أو تحالف سياسي.

من خلال ما سبق، ومع تبيان أوجه الاختلاف بين مكونات اليسار الإصلاحي و الجذري، يلتقي هذا اليسار إجمالا في:

× غياب قاعدة شعبية لتصريف برنامجه السياسي.

× ضعف التكوين والتأطير وإستقطاب الفئات الشعبية المهمشة والفقراء وخاصة التوغل داخل الطبقة العاملة والشباب.

× عدم القدرة على قيادة المنظمات الجماهيرية وتوظيفها من أجل خدمة الهدف الاستراتيجي ومحاربة البيروقراطية.

× ضعف التأثير الإعلامي والثقافي على وعي الجماهير.

×الحلقية والإنغلاق والعزلة عن الجماهير، وتكريس الزعامة والبيروقراطية في بعض الإطارات النقابية.

هذا أفضى إلى الهدر المجاني للزمن، لقد خسر ليس فقط الوقت بل خسر العديد من الطاقات المناضلة التي راهنت على مشروع اليسار لصنع التغيير الجدري المنشود وركنت للخلف، لقد فقدت الثقة في اليسار.

التضييع الفج لنضالات وتضحيات المناضلين وعدم القدرة على التراكم.

الفهم غير العلمي للتحالفات، فلا تحالف مع القوى السياسية المخزنية ومع القوى الموالية للنظام بما في ذلك القوى الشوفينية والظلامية.

انخراطه في الهامش السهل، أي الاقتصار على إعلان المواقف أو النقد الهدام عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

الركون إلى العمل النقابي أو الجمعوي الحقوقي لخلق كاريزما مزيفة مريحة تعفي المناضلين من الصراع الحقيقي.

ورغم ما يمكن توجيهه لليسار من نقد بناء لتجاوز أزمته، فإنه وحده حامل مشروع الإصلاح والتغيير. وقيم الحرية والحداثة والعلمانية والقيم الإنسانية والديمقراطية.

فما هو المطروح على اليسار اليوم أو مهام المرحلة.

حين نطرح مهام المرحلة، نستحضر مراحل مهمة من التاريخ، في تاريخ اليسار من نضالات وتضحيات مشتركة، و نستحضر عدة تجارب تراكمية في النضالات و التضحيات و الحراكات الاجتماعية، من تاريخ ولادة هذه التيارات إلى اليوم، كما نستحضر من خلالها عدة تجارب للتنسيق و التحالف، و العديد من المبادرات الشبيبية لهذه التنظيمات حتى اليوم.

يجب التعامل بمنهج نضالي رفاقي، بالتشاور والتعاون والتنسيق والتقارب والتكامل فيما بينه مكونات اليسار.

النضال على المشترك لوقف الهجمة الشرسة على الجماهير الشعبية في الصحة والتعليم والتشغيل والسكن، والدفاع عن المدرسة العمومية، والدفاع على القوة الشرائية، والنضال على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنضال من أجل تكريس الحقوق المدنية والسياسية والحريات، ودعم الحركات الإجتماعية، ودعم نضالات الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والطلبة والمعطلين.

و خوض صراع إيديولوجي من أجل قيم الحداثة والعلمانية من أجل مجتمع ودولة علمانيين كحد أدنى، والعمل على توفير شروط تنسيق أعلى على نقط أخرى مختلف حولها.

تطوير دينامية المبادرة والنضال والتراكم كفيل بإزالة مجموعة من العراقيل الأخرى لتحالف أكثر تماسكا.

الرأسمالية تدمر الواحة

تعرف الواحة اليوم عدة تغيرات جوهرية تهدد وجودها، وبما أن الإنسان يعتبر الفاعل الأساسي في مختلف هذه التغيرات فمن الواجب الوقوف على مفهوم الواحة ومميزاتها والبحث في التغيرات التي تهددها مع طرح بعض الأمثلة في هذا الموضوع.

يونس قادري

الواحة وخصائصها:

الواحة هي كلمة يعود أصلها إلى اللغة المصرية القديمة وقد وردت إلينا عن طريق الإغريق حيث نجد أن المؤرخ الإغريقي هيرودوت قد ذكر مصر ووصفها باعتبارها أكبر الواحات وأشهرها، وفي المعجم العربي الحديث هي بقعة خضراء في الصحراء أو في أرض قاحلة، وأصبحت كذلك بسبب وجود الماء والأشجار المعمرة كالنخيل. أما معجم لاغوس الواحة هي جزيرة من الأرض الصالحة للنباتات والسكن البشري، ضائعة وسط المساحات الصحراوية ويرتبط وجودها بشكل عام بوجود المياه المنقولة عن طريق الأنابيب (من المناطق الأكثر رطوبة) أو عن طريق الآبار (منسوب المياه الجوفية).

يتبين من هذه التعاريف التداخل الحاصل بين مجموعة من العناصر التي تكون في المجمل الواحة كوسط بيئي محاط بأرض قاحلة أو صحراء، هذه العناصر هي الماء والإنسان والنباتات عناصر متداخلة ومتفاعلة فيما بينها ولا يمكن الاستغناء عن عنصر من عناصرها.

الماء: المادة الأساسية لنشأة الواحة وتطورها، وأي نقص فيها يؤثر بشكل مباشر على الحياة الواحية. يتم توفير الماء سواء عبر المياه السطحية من خلال الوديان أو الجوفية، وتختلف اليوم طرق توفير المياه في الواحات فنجد مياه الفيض أو مياه السدود أو المياه الجوفية عبر الآبار أو نجد الطريقة العبقرية التي استعملها الانسان الواحي القديم لجلب المياه عبر قنوات تحت أرضية من مناطق النبع وتسمى الخطارات.

الإنسان: يقطن 150 مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة القاحلة الكبرى الممتدة من أفريقيا إلى آسيا ومن الصحراء الكبرى إلى منغوليا، وقد عمل الإنسان الواحي عبر التاريخ على تطوير علاقته مع الطبيعة وفي علاقته الاجتماعية والاقتصادية. فحدد كيفية استغلال الماء من جهة ومع باقي الكائنات الحية من نباتات وعلى رأسها شجر النخيل والحيوانات مع الماشية، كما عمل على ترتيب علاقاته الإنسانية من خلال الحياة الاجتماعية بالعيش في تجمعات سكنية تسمى «الكصر» وطورت معها أنماط العيش المشترك وبالتالي تعزيز الثقافة الجمعية والمصلحة العامة، والتدبير المشترك للشؤون الخاصة بما هو مشترك.

النباتات: تشكل الواحات أنظمة بيئية فريدة من نوعها، قام الإنسان ببنائها وصيانتها لأجيال على أساس الإدارة الصارمة للموارد الطبيعية. تتميز هذه النظم الزراعية بمناخ ذات تساقطات مطرية منخفضة (أحيانًا أقل من 50 ملم سنويًا في المناطق شديدة الجفاف) وسعة حرارية يومية عالية تتراوح بين 30 درجة و60 درجة مئوية، مصحوبة بدرجات حرارة دنيا تبلغ حوالي 0 درجة مئوية اعتمادًا على درجة الحرارة. وتتميز الواحة التقليدية بتراكب ثلاثة طوابق نباتية لخلق بيئة ملائمة لتنمية المحاصيل:

الطبقة الشجرية مع نخلة التمر (الارتفاع من 15 إلى 30 مترا) وأوراقها التي تتجنب التبخر الزائد المرتبط بالحرارة العالية والهواء الجاف جدا.

الطبقة الشجيرية مثل الحناء وأشجار الرمان وغيرها، والكروم الملتصقة بأشجار النخيل وأشجار الفاكهة (مثل أشجار التفاح وأشجار البرتقال وأشجار المشمش وأشجار الخوخ وغيرها)

الطبقة العشبية التي تحتوي على نباتات منخفضة العلف (مثل البرسيم)، والفلاحة التسويقية، والنباتات العطرية والطبية، تغذي نباتات العلف القطعان التي تحافظ من خلال سمادها على خصوبة التربة.

يؤدي هذا التراكب إلى خلق «تأثير الواحة»، وهو نوع من المناخ المحلي الداخلي للواحة، والذي يتم إنشاؤه تحت حماية النخيل، وبالتالي فإن الرطوبة والحرارة والضوء تساعد على تطوير أنظمة المحاصيل والثروة الحيوانية، وتحسين المساحة في بيئة تندر فيها الأراضي الخصبة.

الواحة بالمغرب

تضم الواحات المغربية التي تقع بالمناطق الشرقية والجنوبية الشرقية للبلاد حوالي 15 في المئة من ساكنة المغرب حسب بيانات رسمية، وتقدر مساحتها بحوالي 226 ألف كيلومتر مربع.

عاشت الواحة على مر التاريخ صراعات مرتبطة بالماء والأرض ومحاولة السيطرة على بعض الممرات التجارية المهمة التي تربط الجنوب بالشمال مثل واحات الجنوب الشرقي للمغرب التي تربط جنوب الصحراء بشمال القارة الأفريقية، هذه الصراعات كانت لها علاقة بالظروف الإقليمية في شمال أفريقيا أو محلية مرتبطة بغرب أفريقيا أو مرتبطة فقط بالواحة وصراع القبائل فيها. وتشترك هذه المعارك في محاولة السيطرة على الأرض أو الماء أو هما معا. ولكن بعد دخول المحتل الأوروبي واعتماد الولاءات الجديدة للعملاء فقد اظهر سكان المناطق الواحية قتالية كبيرة دفاعا عن أراضيهم وخاضوا معارك بطولية خاصة مع الدخول الأول للمحتل من الشرق، ومع توالي السنوات بعد ما سمي بالاستقلال بدأت البنية الجماعية للقبيلة بالتفكك شيئا فشيئا.

يتميز البعد الثقافي عند الإنسان الواحي بعمقه الاجتماعي والتشاركي وفي علاقة متناغمة مع المكونات الأخرى للواحة، في بعد تام عن كل ما هو فردي انعزالي. ومن ابرز السمات التي توضح الفعل الجمعي للساكنة بالواحات هو العيش المشترك في شكل تجمعات سكنية تسمى "الكصر" لكي لا نقول قصر ويوحي إلى ما يوحي إليه للذين لم يشاهدوا هذه التجمعات. إن الكصر عبارة عن منزل كبير يتوفر على مخرج واحد هو باب الكصر أو "فم الكصر" ويضم في غالب الأحيان مسجد وعدد من الأزقة المغطاة وعدد مهم من المنازل التي تظل أبوابها مفتوحة في أغلب الأوقات. الحياة المشتركة بين أهل نفس الكصر لها بعد تربوي أيضا لأن الشخص كبير السن يمكنه تنبيه وتوجيه وأيضا توبيخ الأطفال في حالة اصدار أفعال غير مرغوب فيها، مع ضرورة الاحترام لكبير السن. تتداخل الأدوار والعلاقات، لكن الأهم هو تعزيز المشترك والحياة الجماعية والدفاع عن المصالح العامة وفق التسيير المشترك. يتضح أيضا من العمل الجماعي لتوفير المياه عنصر مهم في هذه الثقافة، فإنشاء المسالك المائية التحت-أرضية من منابع المياه إلى سطح الواحة على بعد عدة كيلويترات أو ترميم هذه الخطارات وصيانتها يتطلب عمل جماعي كبير. بالإضافة إلى تدبير الأراضي وتقسيم المياه للاستفادة منها فلاحيا على شكل "أدوار" تعزز هذا البعد الإنساني الثقافي. وتعزز هذه الثقافة الجمعية البعد القيمي عند ساكنتها، ليتضح التضامن عند الأفراح والأحزان كون الجيران والأقارب يشاركون معنويا وماديا بشكل تلقائي مع العائلة المعنية، ويتميز التعامل بين أهل الواحة بالصدق الكبير وحب الأفضل للآخر، فنجد العائلات تتبادل الخبرات عند وجودها. تقبل الاختلاف في التعايش والتآزر ... ورفض السرقة والكذب والتحايل ...

تعتمد الواحة اقتصاديا على الفلاحة المعيشية عبر تاريخها، أي ما يسد حاجيات ساكنة الواحة من خضروات وفواكه ولحوم وأعشاب للماشية ... بحيث تتضاءل الفوارق الاجتماعية، لأن الكل كان يشتغل، هذه الفلاحة كانت تتميز ببعدها التضامني، بل التضامن سمة أساسية ولا تخص فقط من لا يتوفر على دخل قار، فهناك تضامن بين الجميع بشكل تلقائي. لكن عندما تغيرت شيئا فشيئا الأحوال الطبيعية والاقتصادية والسياسية وبدأت الساكنة تجد صعوبات من هذا النوع توجه أغلب السكان للتبادل أو توفير بعض المنتوجات أهمها التمور وتوجيهها للبيع لسد الحاجيات الأخرى أو التجارة في الماشية أو بعض المنتجات بعينها. وعندما استفحل الأمر ووصل الجفاف إلى حد لا يطاق وجفت الخطارات وتأثرت أشجار النخيل وأصبح معها الوضع الاقتصادي صعب، أصبح لزاما على شباب المناطق الواحية مغادرتها للبحث عن مصادر عيش أخرى غير ما كانت توفره الواحة.

تموقع الواحات جغرافيا في المغرب وما لعبه من دور أساسي في ربط عمق المغرب بدول الجنوب وأيضا دول الشرق على المستوى التجاري، كان له فعل سلبي على الواحة في تزايد الأطماع على ضم المنطقة سياسيا، كما لعب الصراع على الحياة (الماء والأرض) في هذه المناطق بين القبائل المعمرة عدة تحولات، هذه التحولات التي عمقها المستعمر وأتباعه في وقت معين والسلطة المركزية في وقت آخر حيث لعبوا دور خطير في القضاء على القبيلة. الأخيرة التي كانت تدير شؤون المنتمين لها اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.

الرأسمالية تدمر الواحة

إن تزايد النمو الديمغرافي والتحولات على مستوى نمط حياة الإنسان بصفة عامة، جعل النمط الرأسمالي أكثر وحشية في التهام الموارد الطبيعية وامتصاص دماء الكادحين بغرض الربح السريع وإنماء الرأسمال. الأمر الذي دفع المعامل والمصانع لتكثيف الإنتاج وبالتالي إلى تزايد اصدار الغازات الدفيئة والمساهمة في الاحتباس الحراري، وفي الأخير إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض.

وكما هو معلوم فأي تغير على مستوى أحد عناصر العوامل المناخية فهو يؤثر بشكل مباشر على الوسط الطبيعي وبالتالي على الكائنات الحية بداخله. نعم ارتفاع درجة الحرارة يساهم في اختلال التوازنات الطبيعية. والجفاف الذي تعاني منه الواحة في السنوات الأخيرة له علاقة بهذه التغيرات، ووفقا لبعض المعطيات فقد انخفض متوسط هطول الأمطار في مناطق الجنوب الشرقي أو مناطق الواحات نسبة تجاوزت 67 في المئة خلال السنوات الخمس الأخيرة قبل غشت الماضي. الأمر الذي أثر بدوره على انتشار الحرائق التي عززها الإهمال الذي الواحة ونقص تنظيفها من من الشوائب (تنقية النخيل من الجريد اليابس) الذي يرجع سببه للهجرة من هذه المناطق وتغير نمط الحياة بعدم استعمال أوراق النخيل في الطبخ.

وفيما يخص الحرائق وحسب الوكالة المغربية للمياه والغابات فإن الغابات تغطي نحو 12 في المئة من مساحة البلاد، حيث شهدت 466 حريقا خلال 2023 تضرر خلالها 6426 هكتارا. وفي 2022 سجل المغرب نحو 500 حريق اجتاح أكثر من 22 هكتار من الغابات. ومنذ 2009 إلى غاية يونيو 2024 حسب الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان فقد التهم 2393 حريق في الواحات المغربية أكثر من 172 ألف نخلة على مساحة تبلغ 1423 هكتارا.

ونظرا لسيادة المصالح الخاصة والتشبع بالثقافة الرأسمالية بسبب التغيرات التي تم ذكرها سابقا، فقد عمل مجموعة من المستثمرين بتسهيل وسخاء من السلطات عبر مخططات لخدمة المستثمرين على حساب الأهالي في الواحات على استغلال المياه الجوفية بشكل غير مقبول وخطير جدا على استمرار الواحة. هذه الموارد التي تعتبر ملك عمومي يتم استغلاله من طرف أفراد بعينهم وحرمان الاخرين من ذلك، الشيء الذي أدى إلى تدهور المياه الجوفية بمعدل يتراوح بين 15 و20 مترا مكعبا سنويا.

واحات تافيلالت: تنوع وتهميش ونهب الأرض والماء واستغلال اليد العاملة.

تتواجد واحات تافيلالت بالجنوب الشرقي للمغرب على مساحة تبلغ 77 ألف كيلومتر مربع وهي جزء من الحزام الواحي للمغرب الممتدة من الشمال الشرقي فكيك إلى الجنوب طاطا. تعرف هذه المناطق بمؤهلاتها السياحية التي تربط بين الجبل والصحراء والواحة، والفلاحية في مستواها المعيشي والتجارة في التمور والماشية والمعدنية والطبيعية والثقافية ... لكنها أيضا تعرف بالتهميش والاقصاء من طرف الدولة.

تحتضن هذه الواحات أراضي خصبة أغلبها أراضي سلالية لكن الفساد المستشري والتدبير اللاعقلاني لهذه الأراضي وفي علاقة مع السلطة فقد تم تفويت هذه الأراضي لبعض كبار المستثمرين ليس محليا فقط بل وطنيا وبالتالي أصبحت هذه الأراضي في يد المستثمرين. ولتوفير شروط استغلال تخدم هؤلاء فقد توفرت لهم كل الإمكانيات من خلال برنامج ما سمي بالمخطط الأخضر. لم يكتفي هؤلاء بالأرض الجماعية لسكان الواحة بل نهب حتى الخيرات الباطنية الجماعية وهي الثروة المائية على مستوى المياه الجوفية عبر حفر مئات الآبار وانشاء أحواض على السطح لتجميع هذه المياه التي تضيع كمية منها بفعل التبخر، وتبين الصورة التالية مثال لذلك، وهي صورة من "كوكل-مابس" لمنطقة بوذنيب.

نهب الثروة المائية لم يقتصر فقط على الباطنية منها بل أيضا السطحية باستغلال مياه سد "قدوسة" مثلا بمنطقة بوذنيب على واد كير.

إنشاء الضيعات الفلاحية ونهب الأرض والماء لم يكن كافيا بحضور رأسمالي بجلباب إقطاعي، بل امتد لاستغلال الإنسان نفسه، حيث يتم استغلال المئات من العمال والعاملات الزراعيات بدون توفير أدنى شروط للشغل كالنقل اللائق والتأمين الصحي والاجتماعي والحقوق النقابية ...

تعمل هذه الاستثمارات على تدمير التراث الإنساني المتمثل في الخطارات بحيث عمل المستثمر على تجفيف منابع الخطارات وبالتالي تدمير جزء كبير من الواحة كواحة الجرف مثلا، مما يدفع السكان للهجرة والعمل في قطاعات أخرى لضمان لقمة العيش.

الإقطاعيون الجدد دمروا اذن الركائز الثلاث للواحة الماء والأرض والإنسان بمباركة من الدولة وبمعرفة مسبقة بالنتائج التي ستؤدي إليها.

فيضانات الجنوب الشرقي: عاش صاحب الضيعة وماتت الواحة (الجرف مثلا)

نظرا للتغيرات المناخية الناتجة عن لاعقلانية الانسان الرأسمالي مع الطبيعة، عرفت الواحات في الشهرين السابقين تساقطات مطرية مهمة تخطت تساقطات بعض السنوات السابقة. هذه التساقطات التي سببت في نشوء حمولات لوديان هذه المناطق أهمها كير وزيز وغريس ... ونظرا للتعايش الذي سبق ذكره بين الإنسان الواحي والطبيعة فقد ظل يدرك إنسان هذه المنطقة لخطورة الوديان على سلامته وسلامة الواحة.

من بين الوديان الخطيرة التي كانت تهدد الإنسان الواحي بمنطقة الجرف هو واد البطحاء يأتي من الجنوب الغربي للمنطقة لكنه يعتبر مصدر الحياة لهذه الرقعة الجغرافية، كونه المغذي الرئيسي للفرشة المائية برؤوس الخطارات، هذا يعني أن واد البطحاء أهم مصادر المياه في الجرف.

وقبل التطرق لمستجدات الفيضانات وخطورتها، لابد من الإشارة إلى أن أهم الأسباب التي أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من شباب المنطقة إضافة إلى الجفاف المستمر هو استنزاف الفرشة المائية لرؤوس الخطارات التي أشرت إلى كون واد البطحاء من أهم مغذيها. واستنزاف هذه الفرشة جاء نتيجة انشاء ضيعات فلاحية في هذه المناطق والسماح لها باستغلال الفرشة تحت صمت السلطة أو تواطؤها، وهو سبب رئيسي لجفاف الخطارات، وبالتالي إلى تدمير الواحة.

وتكرر الأمر في علاقة مع الفيضانات الأخيرة التي أوضحت تواجد ضيعات فلاحية على واد البطحاء مما أثر على مساره، وبالتالي إلى سقوط أجزاء من الحائط الواقي (الواقي من تسبب فيضانات في المناطق السكنية للجرف وغرب صباح غريس) ما شكل خطرا كبيرا على حياة الساكنة. ولولا يقظة مجموعة من شباب الواحة لحدثة كارثة كبيرة جراء فيضانات البطحاء على السكان والمساكن، ورغم كل المحاولات العظيمة للشباب فقد وصلت مياه الفيض إلى المركز الحضاري للجرف وهي سابقة في تاريخ المنطقة.

المثالين السابقين يوضحان أن حياة واستقرار السكان وأيضا الحفاظ على الموروث الثقافي والتاريخي لهذه المناطق لا يعني شيئا للسلطات المركزية والحكومات المتعاقبة بقدر ما يهمهم ذلك المستثمر الذي قضى على الواحة كأرض وماء وإنسان ويقضي على ثقافة وتاريخ وموروث وسيقضي على الطبيعة.

خلاصة:

انطلاقا من المعطيات السابقة فالواحة إذن تدمر بشكل مستمر من طرف الرأسمالية كنظام عالمي، وتوضح كون هذه الواحة لا يمكن أن تستمر بدون التخلص من الضيعات الفلاحية الدخيلة طبيعيا وثقافيا عن المنطقة. إذن للحفاظ على الواحة يتطلب مناهضة الرأسمالية التي تقتل الإنسان والطبيعة لحساب الرأسمالي.

تأسيس لجنة متابعة لجبهة شبابية موحدة للنضال الوحدوي

بدعوة من اتحاد شباب التعليم بالمغرب، نظمت ندوة يوم الأحد 20 اكتوبر 2024 بمقر الجامعة الوطنية للتعليم fne، شاركت فيها الإطارات الشبيبية الديمقراطية التقدمية تم على اثرها الاعلان عن تاسيس لجنة متابعة لجبهة شبابية موحدة للنضال الوحدوي والتصدي لسياسات القمع والتضييق والاستجابة لمطالب الشباب العادلة والمشروعة اصدرت البيان التالي:

بـيان

في سياق اجتماعي مأزوم، سمتهُ الأبرز هي الزحف على الحقوق والمكتسبات التاريخية للشعبَ المغربي والشبيبة المغربية على وجه الخصوص، من خلال السَياسات اللاشعبية التي تنزلها الدولة المغربية في مختلف القطاعات الحيوية (التعليم، الصحة، الشغل، الثقافة..) في إطار علاقتها التبعيَّة لدول المركز الرأسمالي والمؤسسات المالية العالمية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)، ما أدى إلى تنامي الفوارق الاجتماعية وغياب العدالة الاجتماعية والمجالية، إضافة إلىَ استفحال حالة من القمع والتضييق على الحريات النقابية والسياسية وتوالي حَملات الاعتقالَ السياسي والاعتقال بسبب الرأي في البلاد،

وهو الأمر الذي ينعكسُ على أوضاع الشباب/ات خاصة أبناء الطبقات الشعبية المُفقرة باعتبارهم المتضرر الأكبر منَ سياسات الدولة من خلالَ أشكال الحرمان من الحق في العيش الكريمَ ومظاهر الحيف والاستغلال الذي يمارس ضدهُ ومن أبرزها، الاستمرار في تنزيل المخططات الطبقية المملاة من المؤسسات المالية العالمية (تعديلات مدونة الشغل، القانون التكبيلي للاضراب، مخطط قانون التقاعد، تسقيف سن الولوج لقطاع التعليم) وارتفاعُ نسب البطالة في صفوف الشباب/ات خاصة حاملي الشهادات والبطالة المقنعة بما هي تكريس للاستغلال إضافة إلى تنامىَ ظاهرة الهجرة السرية بما هي مؤشر على البؤس الاجتماعي وحالة اليأس واللايقين إزاء المستقبل في صفوف الشباب/ات.

إن واقعَ التراجعات الخطِيرة على مستوى الحقوق والحريات، والزحفَ على المكتسبات من خلال الاختيارات اللاشعبية للدولة، فرض على الشبيبة المغربية بمختلف فئاتها الدخول في معارك نضالية متعددة (الشغيلة التعليمية، حركة المعطلين، نضالات الشغيلة الصحية، الشبيبة العاملة، نضالات طلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان، نضالات مربيي/ات التعليم الأولي..).

وفي هذا السياق انعقدت يوم الأحد 20 أكتوبر 2024 بالمقر المركزي للجامعة الوطنية للتعليم FNE ندوة شبيبية تحت عنوان «السياسات النيوليبرالية وتأثيرها على الشباب المغربي» التأمت فيها مجموعة من الإطارات والتنظيمات الشبابية التقدمية والمناضلة في نقاش مسؤول سمتهُ الروح الوحدوية يستحضرُ طبيعة المرحلة والمهام الملقاة على عاتق الإطارات المناضلة لتنبثق عنهُ لجنة المتابعَة التي تُعلن للرأي العام ما يلي:

1 – إدانتها لحرب الابادة والعدوان الهمجي التي يشنه الكيان الصهيوني على الشعبين الفلسطيني واللبناني، ورفضها لكافة أشكال التطبيع مع الكيان المجرم باعتبار القضية الفلسطينية قضية وطنية.

2 – رفضها لكل المخططات الطبقية والاختيارات اللاشعبية في مختلف المجالات والقطاعات الحيوية (التعليم، الصحة، الشغل، الثقافة..) التي تمس أوضاع الشباب/ات وباقي الفئات الشعبية الأخرى.

3– تنديدها بسياسة المنع والتضييق على الحريات المفروض على الشباب المغربي، واستمرار الاعتقال السياسي السياسي ومطالبتها بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.

4 – تضامنها مع نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين من أجل الحق في الشغل والتنظيم بكل فروعها المناضلة، خاصة معركة الأمعاء الفارغة للرفيقين زهير الهواري وأيوب المرضي في فرع تاونات ومطالبتها بفتح حوار جاد معهم.

5 – رفضها لمخطط تسقيف السن في 30 سنة لولوج قطاع التعليم، لما ينتج عنه من إقصاء فئات عريضة من خريجي الجامعة المغربية والمدارس العليا للأساتذة والمدارس العليا للتربية والتكوين.

6 – استنكارها الشديد للسياسات الممنهجة التي تهدف الى النيل من مكتسبات الشغيلة الصحية و تحويل القطاع الصحي من خدمة انسانية–اجتماعية الى سلعة تجارية ، مما يهدد جودة الرعاية الصحية و تضع الربح فوق حقوق الانسان.

7 – تضامنها مع نضالات طلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان التي قاربت من إتمام السنة في معركة بطولية تاريخية، ومطالبتها الدولة المغربية بالاستجابة لمطالبهم المشروعة.

8 – تضامنها مع نضالات مربي/ات التعليم الأولي ضد الوساطة وتكريس الهشاشة والاقصاء من أجل ادماجهم/ن في الوظيفة العمومية.

9 – مطالبتها الجهات المسؤولة بالاستجابة لمطالب التنسيقية الوطنية لطلبة وخريجي الاجازة في التربية العادلة والمشروعة.

10 – تضامنها مع معركة عاملات و عمال سيكوم– سيكوميك مكناس و كوب فوراج بورزازات

11 – إشادتها بنجاح ندوة 20 أكتوبر والنقاش المسؤول والوحدوي، ودعوتها كل التنظيمات الشبابية الديمقراطية والتقدمية إلى تشبيك النضالات ورص الصفوف في إطار جبهة شبابية للنضال من أجل التصدي لسياسة القمع والتضييق، والاستجابة لمطالب الفئات الشابة وحقوقها المشروعة.

التوقيعات :

. اتحاد شباب التعليم بالمغرب JEM المنضوي تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE

– الجمعية المغربية لحقوق الانسان / لجنة العمل الحقوقي الشبابي

. النقابة المستقلة للممرضين

– الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب

– شبيبة النهج الديمقراطي العمالي

. شبيبة اليسار الديمقراطي

– شبيبة حزب الاشتراكي الموحد

الرقابة على الجسد الأنثوي.. هيمنة ذكورية أباحتها منظومة طبقية

زينب الحسيني

على غرار باقي التصدعات التي يعانيها مجتمعنا المغربي بين أزمات ومشاكل وبنية تحتية تلفظ أنفاسها الأخيرة، وبين شباب على صفيح ساخن تتبدد أهدافه التحليقية بعد القمع المخزني، هذا الأخير الذي لم نشهد كثافته في القنوات والبنى التحتية لأقاليم الجنوب الشرقي لحماية الساكنة من الفيضانات، نجد مشهدا آخرا من بين المشاهد التي اعتاد الجمهور المغربي عليها، وهي حادثة التحرش التي تعرضت لها الشابة المغربية في أحد الشوارع المغربية من قبل مجموعة من الشباب مستدمجين لفكرة الحق في التدخل ولمس الجسد الأنثوي فقط لأن هذا الأخير مكشوف على حساب «الحس المشترك»، الشيء الذي يدفعنا لطرح تساؤلات كبيرة بين الحرية الفردية بمفهومها الجدلي وبين القيم المحافظة.

نعي جيدا التعارض الكبير بين تيار محافظ متشبث بالقيم التقليدية والمعايير والطقوس التي ترتبط بالعفة والحشمة، وهي كلها معايير تلوح في أفق الهيمنة الذكورية التي تسمح لنفسها بممارسة السلطة الذكورية على الجسد الأنثوي، وبين الشعارات الحقوقية التحررية الهادفة والداعمة لإرساء قيم المساواة والحرية الفردية، ما يعري حقيقة الصراع الثقافي.

إن التحليل الملموس للواقع يفرض علينا الاستدلال بمجموعة من المقاربات البناءة التي تحيلنا للفهم العميق لهذا الموضوع، وهنا نتحدث عن مقاربة النوع، فمن خلال النظر إلى هذه الحادثة عبر هذه المقاربة (الجندر)، نلاحظ أن الأدوار والتمثيلات الاجتماعية لكل من الجنسين تلعب دوراً حاسماً في تفسير سلوك التحرش والعنف تجاه النساء، هذه المقاربة ترتكز على كيفية بناء المجتمع للفروق بين الجنسين وتكريسها من خلال مؤسسات اجتماعية وثقافية: الأسرة، المدرسة، الشارع، الإعلام، المسجد...

في «المجتمعات المحافظة» بين قوسين، مثل المجتمع المغربي، يعتبر جسد المرأة موضوعا دائما للسيطرة، ويتم استخدام الرموز الثقافية والدينية لفرض القواعد المتعلقة باللباس والسلوك، في هذا السياق، ينظر إلى الخروج عن «القواعد» المتفق عليها مجتمعيا (مثل اللباس القصير) على أنه تمرد على الأعراف، مما يبرر ضمنيا العنف أو التحرش كرد فعل «طبيعي» أو «مبرر»، وهذا ما يسمى بـ«الرقابة الاجتماعية على أجساد النساء»، حيث يتم تحميلهن مسؤولية حماية أنفسهن من خلال الامتثال لهذه القواعد، وهنا نتحدث كذلك عن الانحراف الاجتماعي.

وفقا لمقاربة النوع الاجتماعي، تكرس هذه النظرة التقليدية علاقة غير متكافئة بين الرجل والمرأة، حيث يُعطى للرجل سلطة أكبر على المرأة من خلال هذه الأعراف، والتحرش يصبح هنا ليس فقط عنفاً جسدياً أو نفسياً، بل هو أيضاً وسيلة لإعادة فرض السيطرة والهيمنة الذكورية على الفضاء العام. حيث ينظر إلى النساء اللواتي لا يمتثلن لقواعد اللباس التقليدية على أنهن يستحققن العقاب، وهنا نرى استرجاع السلطة للأعراف.

ووفقا لبيير بورديو، يعد التحرش نوعا من العنف الرمزي الذي يتجاوز الاعتداء الجسدي ليكرس التراتبية الاجتماعية بين الجنسين ويبرر السيطرة الذكورية، حيث تفرض هياكل اجتماعية غير عادلة تبدو طبيعية ومقبولة، وعندما يقبل المجتمع بفكرة أن لباس المرأة يبرر العنف، فإنه يمارس عنفا رمزيا، إذ يتم تقييد حرية المرأة في التحكم بجسدها واختيار مظهرها، ويستخدم اللباس كرمز للخروج عن الأعراف الاجتماعية المحافظة، مما يؤدي إلى تبرير العقاب وإعادة إنتاج الهيمنة الذكورية.

بينما يرى راوول سانتوس أن هيمنة الذكورة ترتكز على اعتقاد الرجال بأنهم يملكون حقا «طبيعيا» أو «أخلاقيا» في السيطرة على النساء، وخاصة أجسادهن. فالحادثة التي وقعت لتلك الشابة هي مثال حي لهذه الهيمنة الذكورية، حيث يشعر الشباب بأن لهم الحق في التدخل في حياة الفتاة لمجرد أنها لا تلتزم بمعايير اللباس التي يرونها «مقبولة».

يبرز أن التحرش ليس فقط فعلا فرديا ناتجا عن رغبة جنسية، بل هو سلوك اجتماعي يعبر عن هيمنة وسلطة مجموعة معينة على مجموعة أخرى.

أما من المنظور الماركسي، فيمكن تحليل وتفسير ذلك في كون المجتمعات الرأسمالية تعامل الجسد الأنثوي كسلعة قابلة للاستغلال، سواء في المجال العام أو في الإعلام، حيث تستخدم صورة المرأة لترويج المنتجات أو الأفكار، هذا التسليع للجسد الأنثوي يعزز من عقلية ذكورية تستسهل التحرش والعنف، فعندما ينظر المجتمع إلى المرأة على أنها سلعة أو جسم متاح، فإن اللباس يصبح مقياسا للموافقة الضمنية على هذا الاستغلال.

السبيل للتحرر من ذلك كله تجيبنا عليه الماركسية، حيث أن الاتجاه المتقدم في الماركسية يربط بين النظام الأبوي (البطريركي) وبين النظام الرأسمالي، ويعتبر الهيمنة الذكورية والبطريركية نتاجا طبيعيا للنظام الطبقي، لهذا يرى أن انهاء الاستغلال النهائي للنساء لا يتم إلا في إطار المجتمع الاشتراكي ومن تم الشيوعي الذي تنتفي فيه الطبقات.

وهذا ما يتطلب بالضرورة الربط بين حركة النسوية الهادفة لإنهاء المجتمع الذكوري وبين الحركة العمالية الهادفة لإنهاء الاستغلال الرأسمالي الطبقي، على اعتبارهما يعانيان من نفس التحالف (البطريركية والرأسمالية)، ولا يمكن تحقيق مطالب التحرر التام لهما إلا في ظل النظام المنشود.

ينبغي أن أعترف

وديع ازمانو

قلتُ ينبغي، و لم أقل يجبُ
فالواجبُ ثقيلٌ
كخفّة المزاج العالمي / يلوِّحُ ببيانات التنديد
أمّا عَن واجَب «كانط»
فأغلبُ البشريَّة /
لم تقرأ صفحةً من «نقد العقلِ الأخلاقي»
قلتُ أعترفُ ؛ حسنا سأعترف / دون طقسٍ كَنسيٍّ
دون الاسترخاءِ على سرير «فرويد»
فأعصابي مشدودةٌ كالسَّهم في قوسِ الفراغ
لذلك ، أكرهُ اعترافات المذنبين
وأكرهُ أكثر / اعترافات «روسو» و الفلاسفة
سأعترف إذن :
أنا سيِّئٌ جدّا يا إلاهي /
فقد خُلقتُ بغريزةٍ مُنحرفة
لأرى الشرَّ سيرتكَ الفارهةَ
ولأعشقَ وجهي في مرآة النار
ولأقبضَ على التناقضِ السَّماويِّ / في سجدةٍ لغيرِ وجهك
مترعا بالشَّهوةِ قذفتَ بي /
في غابةِ الوقتِ
وتركتَ لَلأنبياءِ ، أسبابَ الحريق
ومسحوبا إلى طُفولةِ التُّفَّاح ، نزعتَ حُنجرتي
باهيتَ بالتدرُّجِ الأنيقِ للسَّقطة
واحتفيتَ بالمزيج
وها أنذا يا إلاهي ؛ مسربلا في عرائي
أمنحُ الإثارةَ لأعضاءِ تشيخُ /
لكتابةٍ في غرفةِ الانعَاش
وأجلوَ باللسانَ الحادِّ / فضَّةَ الذين زخرفوا بالغيابِ
معدنَهم الفاضحَ
أعترفُ ؛
كنتُ أغسلُ بعظامِ الموتى انهيار المساء
وأعلقُ الجثثَ فاكهةً
في عنقِ الصَّباح
وأشيرُ بأصابعَ مقطوعة
إلى الواهنِ في عينِ عصرٍ مخبول.
كافحتُ لأنحو من شَوقِ الكلماتِ للخناجرِ
وكلّما هربتُ / وقعتُ في لُغمٍ
وأشارتْ إليَّ البنادقُ
كلّما أعطيتُ روحي ، لعابرٍ
استنزفتني القدمُ
ومرقتْ بي نشوةُ الطريق
كلّما كلّمتُ الأحياءَ / صرختِ الهياكلُ
وأحالتني الحالةُ ،
إلى الخرسِ اللذيذ.
أعترفُ ؛ لمَ أقل كلَّ شيءٍ
والفاصلُ بيني ومفتاحُ الجنَّةِ
شعرةٌ من صدرِ الجحيم !

22/10/2016

حول سلطة الجمال

1. تساؤلات واحتراز:

بايّ معنى يمكن أن يكون للإستتيقا ذكاؤها؟ وهل متيسر بناء «بنك الجمال»، لاسيما أن هذه الموضوعة le thème منفلتة بالنسبة إلى المتخصصين، المحترفين، فما بالك بالهواة؟!.. وإذا كان اللامتناهي واللامتماهي من موثبات الكتابة بطقوسها الفاتنة، الآسرة، فإنني أجازف محاولا فك ضفائر الجمال، مؤكدا حذرا إبستيميا، موجزهُ أنني لن أتتبع مساقط غيث تاريخية المفهوم وجينيالوجيته، على الرغم من إغرائهما وإغوائهما.. وانما وكدي ملامسة ما يجوز أن أدعوه «سلطة الجمال»، بعد أن حدد الأغريق الثالوث: مبحث الأنطولوجيا، مبحث الإبستمولوجيا، مبحث الاكسيولوجيا (الحق، الخير، الجمال).. قلت «بنك الجمال» قياسا على ما سماه Peter Sloterdijk : «بنوك الغضب»les banques de la colère. والحقيقة أن مسوّغ هذه المساهمة الرئيس هو إثبات بورجوازية الجمال، أو نفيها، وإن كان مفهوم البورجوازية لا يرتد إلى ما قبل ظهور «المدينة». وإذا ما وُفقت في إنصاف ذاتية الجمال وموضوعيته، فإن ذلك سيكون من دواعي الانتشاء.. أما ميثاق قراءة هذه السطور فهو تجاوز العتمات التي ترخي سدولها على العقل l'apocalypse cognitive .

2. الإحساس الجماليّ:

تقودنا حدوسنا الأولى إلى أن نتساءل: «من يجرؤ على القول إن الجمال وحده هوما يستثير الآخر؟ (هل يمكن أن نكون بلا إحساس جماليّ، Aïda N'Diaye، المجلة الفلسفية، العدد:169، السنة :2022، ص:80)، هو تساؤل مشروع لأن ذلك قد يكون سليل السطحية والابتذال، ومن ثمة يستأسد الجمال الجوانيّ (الداخليّ).. بل إنه قد يستنفر ما يعبِّئه من قدرة على الإغواء puissance de seduction .. فنحن ننجذب إلى: مهارة رياضية، أو حذق برهنة، أو شخصية تستميل العقل والحس. ومن حسن حظ الجمال أنه يتمظهر، بداهة، ذاتيا بامتياز... فما أراه أنا جميلا ليس حتما أن تراه أنت، أو يراه غيرك، بالرؤية التي رايته (بضم التاء)، نفسها. وهذا ما تؤكده نسبية الجمال لدى بعض الاتجاهات. ولك، أيها القارئ الكريم، أن تستأنس بما كتبه صاحب هذه المساهمة بخصوص «جمالية القبح».

والظاهر أن الإغريق، وفق Kalos kagathos، اعتبروا الجميل، الصالح من ميسّرات الكمال البشريّ، ولذلك فإنه شقيق «عظمة الروح» بما تكتنز به من قيم خلقيّة مضاعفة. وحسب البيولو عصبيّ Senir Zeki ، إن العواطف الإستتيقية، كائنة ما كانت مصادرها، تثير دائما منطقتنا العقلية عينها، فتشحذ وظيفة تطوير الجنس البشريّ.. وبما أن الذوق ذوقان خاص وعام، فإن التساؤل الذي يمتلك حجيته هو: لماذا تختلف أذواقنا؟. يعترف Bourdieu بان السر في ذلك هو اختلاف مستوياتنا الدراسية، ولا تماثل طبقاتنا الاجتماعية. وقد أورد هذا الماركسيّ الجديد جواب إحدى مستجوباته، هو: « جب فعلا أن يكون لنا زمن نهدره» il faut vraiment avoir du temps à perdre «وذلك مؤشر دال على أن الطبقات العليا لا تكترث ب»الذوق الرفيع».

ولعل من استنتاجات الباحثين أن مفهوم الجمال، مفهوم إشكاليّ، تتواتر محايثاته، فيكاد يتأرجح بين مفاصل هذا الثالوث: العاطفة، الإحساس، الحكم؛ مما انعكس على اختلاف هؤلاء حول موقع تأثيره، أهو الحساسية، أم العقل، أم هما معا؟، وبخاصة حين يحضر الحكمُ الاستتيقيّ.. لكن هذا لم يمنع صاحبة المقال المذكور من أن تقول بشفافية، ما بعدها شفافية، إن عقلنا هوما يوضع على المحك C'est notre ésprit qui est en jeu (ص:81)

3.بعض ثوابت الجمال:

صحيح أن الجمال مراوغ، مخاتل، وصحيح أيضا أنه يتماهى وأبعاده الكونية، فلا يدع، من ثمة، أيّ مجال للامبالاة.. فكيف نفهم، فعلا أن أعمالا تخترق الزمكان، فتعبر حركة الكواكب والفضاءات بلا استئذان، لو لم يك في الجمال ما يمسّ الصيغة الكونية؟! لا يكتفي الجمال بالإبداعات الفنية، وإنما يرضع ثديا آخر هو ثدي الطبيعة كما تجلى ذلك، تمثيلا لا حصرا، لوحة غروب الشمس، التي تؤلف وتؤالف، فإذا العالم قد أضحى، حينئذ، متماثلا. وبما أن المعنى لا يتأتى إلا ضمن الفروقات، فإن Kant، يميز اللذة (المتعة) والجمال، فيعترف بان الجمال موجه فعلا إلى حساسيتنا، لأنه (بدون مفهوم sans concept)، لا نتعرّفه دونما اتصال به son contact، لكنه يتميز بعالميته (كونيته)، وبذلك يفضل المتعة، ألا ترى أنه يروم أرواحنا..؟!. إن حكمنا على شيء بأنه جميل يقتضي افتراض أنه يرضي جميعنا (بفتح العين) Dire «c'est beau، c'est supposer que tout homme en tant qu'homme pourrait ou devrait trouver cela également beau..»(المقال نفسه، ص:81، بتصرف.)

أخيرا، لا أريد أن أكرر ما كتبته، سابقا، عن علم الجمال الماركسيّ، إذ هو مقدور عليه.. معتذرا، في الوقت نفسه، عن الإيجاز والتلميح، بدل التصريح.. هكذا عن لهذه السطور أن تواصل الإبحار في محاولة إضاءة ما يؤرق من مفاهيم، على الرغم من أنه ربما غدا إبحارا سندباديا...؟

شتنبر 2024.

عبد الحق الوسولي :

العمل على توحيد النضال بين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي والحاضر

تقديم

ضيف هذا العدد الذي يتزامن صدوره مع اليوم الوطني للمختطف، هو الرفيق عبد الحق الوسولي، مهندس دولة واستاذ جامعي متقاعد أخ المختطف مجهول المصير منذ ثمانينات القرن الماضي عمر الوسولي، نحاوره حول دلالة تخليد يوم المختطف والمسار الذي عرفه ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان...

■ نخلد اليوم الوطني للمختطف 29 أكتوبر الذي يصادف اختطاف المناضلين الكبيرين المهدي بنبركة والحسين المانوزي. بعد مرور أكثر من 20 سنة على إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة كيف ترون تجربة المغرب بخصوص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؟

● أشكر جريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة. بداية أتقدم بتحية تقدير واحترام وإجلال، إلى شهداء الشعبين الفلسطيني واللبناني، المقاومة الفلسطينية واللبنانية، شهداء الشعب المغربي، عائلات الشهداء، عائلات المختطفين مجهولي المصير وكافة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ببلادنا المقترفة في الماضي والحاضر من طرف النظام المغربي. إننا نحيي هذه الذكرى حتى لا ننسى المختطفين مجهولي المصير وشهداء الشعب المغربي والمبادئ النبيلة التي ضحوا بحياتهم من أجلها كالحرية والكرامة والعيش الكريم لكل المغاربة، وناضلوا من أجل مجتمع ديمقراطي خال من كل أنواع الاستغلال والاستبداد والتسلط تكون فيه السيادة للشعب حتى يتمكن من تقرير مصيره بنفسه.

كتقديم مركز حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب لا بد من الإشارة وحتى لا ننسى أنه ومنذ الاستقلال الشكلي عرف المغرب الكثير من الأحداث السياسية، والهزات الاجتماعية، والحركات الاجتماعية ترتب عنها أحداث دموية عنيفة، (الريف 1958) . (الدار البيضاء 1965-1981) . (مراكش ومدن الشمال 1984) . (فاس - طنجة 1990)، بالإضافة إلى اعتقالات ومحاكمات سياسية شاملة (1963-1969-1971-1972-1973-1977-1981-1984-1986-1990)، كما عرف تاريخ الصراع بالمغرب كذلك، أسلوب الاختطاف، الاغتيال السياسي والنفي الاضطراري.

لقد صاحبت هذه الأحداث وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب منذ سنة 1956 وتنوعت من حيث طبيعتها ودرجة عنفها وآثارها وأبعادها وشملت الاختفاء القسري، الاعتقال التعسفي، الإعدام خارج نطاق القانون، التعذيب الوحشي المفضي إلى عاهة مستديمة او الموت، المنفى الاضطراري او الاختياري هربا من الاضطهاد السياسي، المحاكمات السياسية الجائرة، الحصار ونزع ومصادرة الممتلكات، الاغتصاب الممارس على الضحايا وخاصة النساء كما شملت هاته الانتهاكات الأفراد والجماعات والمناطق بأكملها. لقد اتسمت هاته الانتهاكات بالاستمرارية والشمول وشكلت نمطا ونهجا ثابتا واختيارا سياسيا للدولة في مواجهة الحركات السياسية المعارضة والحركات الاحتجاجية الشعبية، وما تعامل النظام مع الحراك الشعبي بالريف وجرادة واستمرارية الاعتقال السياسي التعسفي إلا دليل على استمرارية الماضي في الحاضر. كما شكلت أيضا جوابا رسميا عن المطالب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعب المغربي في الماضي والحاضر لكي يتسنى للنظام وخدامه نهب خيرات الشعب وكبح طموحاته المشروعة.

لا بد من التأكيد على أن ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي والحاضر لا زال مفتوحا رغم مرور أكثر من 20 سنة على إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة التي سوقت على أنها تندرج ضمن إطار العدالة الانتقالية.

إن النضال من أجل الحقيقة والعدالة وعدم التكرار والقضاء على التعذيب يندرج ضمن النضال من أجل الديمقراطية والتغيير الحقيقي لأن مفهوم العدالة الانتقالية يركز أساسا على العدالة والانتقال من حكم تسلطي استبدادي إلى حكم ديمقراطي عبر تطبيق مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية تعالج من خلالها ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والغاية من هذا هو عدم التكرار. إن الانتقال الذي شهدته السلطة سنة 1999 لم يغير جوهر الحكم لدى النظام المغربي وبعبارة أخرى لم يشهد المغرب الانتقال من حكم تسلطي استبدادي إلى حكم ديمقراطي بل التجربة المغربية أنجزت في ظل استمرارية نفس النظام والنتيجة أن التكرار لا زال قائما وجزء كبير من الحقيقة لا زال غائبا أو بالأحرى مغيبا، أما المحاسبة والقصاص وذكر أسماء المجرمين والجلادين فقد أصبحوا من الممنوعات: المادة 6 من الظهير المحدث لهيئة الإنصاف والمصالحة.

كما نسجل أيضا أنه لا يمكن إصدار العفو لمنع الملاحقة القضائية في الجرائم ضد الإنسانية. ففي التجربة المغربية فإن رئيس الدولة أصدر عفوه عن جميع المسؤولين المباشرين وغير المباشرين المتورطين في هذه الانتهاكات ومن بينهم الجلادين بالإضافة إلى سن قانون يقضي بتمتيع العسكريين بالحصانة. إن هذا يبين بالملموس مرة أخرى مدى تناقض التجربة المغربية مع مبادئ حقوق الإنسان الكونية وكذلك مبادئ العدالة الانتقالية وذلك بمنطق الخصوصية المغربية. إن التجربة المغربية لم تأخذ بعين الاعتبار مبدأ المحاسبة والقصاص بل الأخطر من ذلك أنها أسست للإفلات من العقاب في جميع الجرائم ضد الإنسانية السياسية، الاقتصادية والثقافية.

■ ما هي في رأيكم بالتحديد أهم النواقص أو مكامن الضعف في التجربة المغربية؟

● إننا نخلد هذه الذكرى ومؤسسات النظام الرسمية وشبه الرسمية كوزارة حقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان أصدرت تقاريرها بخصوص الاختفاء القسري وآخرها التقرير الأولي المقدم من طرف الدولة المغربية إلى اللجنة الأممية المكلفة بالاختفاء القسري وكلها تنحو نفس المنحى ألا وهو إقبار الحقيقة حول الاختفاء القسري، تارة تدعي أن عدد الحالات العالقة هو 9 ثم انخفضت إلى 6 والآن وصلت إلى 2 حالات حسب التقارير الأخيرة ومن ضمنها التقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري المقدم للجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري. فعوض مواصلة البحث والتحري لمعرفة الحقيقة نصبت نفسها ناطقا رسميا باسم النظام ومدافعة عنه وخصوصا أمام المحافل الدولية لتلميع صورته. إن الدولة المغربية لا تكلف نفسها عناء مواصلة البحث عن الحقيقة، حقيقة الاختفاء القسري واستشهاد الشهداء وهم في ضيافة الأجهزة القمعية للنظام الاستبدادي ومحاكمة الجناة المتورطين في الاختطافات والتعذيب والقتل بل تعمل المستحيل لطمس الحقيقة وإغلاق الملف. كذلك نخلد هذه الذكرى والتكرار لا زال مستمرا من قبيل الاختطاف، الاعتقال التعسفي، التعذيب، المحاكمات الصورية....

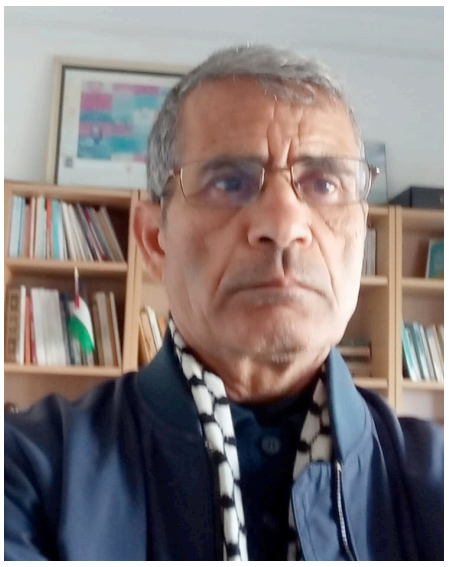

اليوم، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على صدور تقارير هيئة المتابعة لسنتي 2009 و 2010، وبعد العديد من الوعود بنشر التقارير عن نتائج اشتغال لجنة المتابعة في مرحلتها الثانية، يظل الكشف عن الحقيقة غير مكتمل بالنسبة إلى أزيد من 500 حالة بدل حالتين كما تدعي كل التقارير الرسمية وشبه الرسمية، وفي هذا الصدد نفتح قوس لنذكر بأن التوصيات الأخيرة الصادرة عن اللجنة الأممية المكلفة بالاختفاء القسري تطالب فيها الدولة المغربية بمواصلة البحث عن الحقيقة والحفاظ عن الذاكرة ومحاسبة المجرمين وجبر الأضرار الفردية والجماعية ضمانا لعدم التكرار، كما نذكر أيضا بأن مجموعة العمل ضد الاختفاء القسري تتبنى 155 حالة اختفاء قسري بالمغرب إلى حدود الآن هذا بالطبع لا يشمل إلا الحالات التي توصلت بملفات حولها.

إن من أبرز النواقص والقضايا العالقة المسجلة على التجربة المغربية أثناء معالجتها لملف ماضي الانتهاكات هي:

- عدم وجود الإرادة السياسية للدولة لمواصلة التحريات لمعرفة الحقيقة بل تعمل المستحيل لطي الملف نهائيا مستعملة التغليط وتحريف المعلومات للوصول إلى نتائج تتناقض مع واقع الحال.
- معرفة الحقيقة لازال ينقصها الكثير وخصوصا بالنسبة لضحايا الاختفاء ألقسري مجهولي المصير.
- العفو على الجلادين وحصانة العسكريين في تناقض فاضح مع مبدأ عدم الإفلات من العقاب.
- محو آثار الجريمة والضرر الذي لحق مواقع الذاكرة في تناقض مع مبدئ الحفاظ الإيجابي للذاكرة.
- عدم تقاسم الحقيقة حول ما جرى وعدم تحديد المسؤوليات وشرح الوقائع وأسباب الاختطافات والوفيات.
- عدم الانتقال من نظام استبدادي متسلط إلى نظام ديمقراطي تكون فيه السيادة للشعب.
- استمرارية النظام في ارتكابه للجرائم ضد الإنسانية.
- انشغال المسؤولين بتسويق التجربة دوليا عوض الانشغال بالتسوية الحقيقية الشاملة للملف مما أضاع الكثير من الوقت وسبب الكثير من التعذيب والألم والإحباط داخل حركة الضحايا.
- إغلاق الملف مع إصدار تقارير غير مطابقة للواقع ومتناقضة عوض مواصلة التحريات.

■ ما هي في نظركم المهام المطروحة اليوم من أجل الكشف عن الحقيقة وإقرار العدالة؟

● من بين المهام المطروحة علينا الآن:

- العمل على التأسيس وإنشاء الآلية الوطنية للحقيقة واستنفاذ شروط المصادقة على بقية مقتضيات الاتفاقية الدولية حول الاختفاء القسري.
- الاستمرار في النضال والمرافعة وطنيا ودوليا وخلق رأي عام وطني ودولي مساند.
- العمل على الرد على التقارير التي تصدرها الدولة ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية.
- العمل على عقد المناظرة الوطنية الثانية.
- العمل على الكشف عن مصير المختطفين مجهولي المصير وإطلاق سراح الأحياء منهم.
- الكشف عن الحقيقة الكاملة لجميع حالات الاختفاء القسري بالمغرب بما فيها حالة الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاستنطاق وأماكن الاحتجاز والاعتقال، وكل الحيثيات السياسية والأمنية التي أدت إلى هذه الجرائم وتوضيح جميع ملابساتها.
- رد الاعتبار للضحايا وعائلاتهم بالكشف عن نتائج التحاليل الجينية والأنثروبولوجيا لتسوية قضية الرفات وتأهيل المدافن وحفظ الذاكرة والاعتذار مع إبعاد الجلادين السابقين من مراكز المسؤولية.
- التعجيل باستكمال جبر الضرر الفردي والجماعي والإدماج الاجتماعي لذوي الحقوق وتمكين الضحايا من كافة حقوقهم كالتغطية الصحية الشاملة والمجانية من أدوية ومعالجة واستشفاء، والحق في التقاعد وتسوية الوضعية الإدارية والمالية ونخص بالذكر ضحايا تازمامارت.
- مواصلة النضال ميدانيا بتنظيم مسيرات ووقفات وقوافل من أجل الذاكرة وعدم التكرار.
- ملائمة التشريع الجنائي الوطني مع مقتضيات الآليات الدولية المجرِّمة للاختفاء القسري.
- المطالبة بوضع استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب وسحب قانون العفو العسكري كونه لا دستوري وتعارضه مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان.
- العمل على إقناع التنظيمات السياسية والنقابية الاهتمام بملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وربطه بالنضال من أجل الديموقراطية الحقيقية تكون فيها السادة للشعب.
- العمل على توحيد النضال بين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي والحاضر.
- العمل على إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.
- العمل على جعل ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي والحاضر شأنا مجتمعيا ولا زال مفتوحا لان الحقيقة لا زالت غائبة او مغيبة، خاصة مصير المختطفين مجهولي المصير والإعتقال السياسي لا زال مستمرا، والذاكرة يطالها النسيان والتدمير، والتكرار لا زال مستمرا، والافلات من العقاب لازال قائما.

حزب النهج الديمقراطي العمالي

المكتب السياسي يدين بشدة وصف الرئيس الفرنسي المقاومة الفلسطينية بالإرهاب

قام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أثناء إلقاء كلمة في البرلمان المخزني يومه الثلاثاء 29 أكتوبر 2024 بوصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب وبإعلان دعمه للكيان الصهيوني في حربه الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني ، وهو وصف يعبر عن نزعته الصهيونية الاستعمارية، و يعكس موقف الدولة الفرنسية المنحاز كليا للكيان الصهيوني العنصري الفاشي الذي أنشأته الدول الإمبريالية ودعمته، ومنها الإمبريالية الفرنسية في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه، هذا الشعب الذي تمت محاولة اقتلاعه من أرضه بالمجازر المروعة و الإرهاب والتهجير، وممارسة أبشع أنواع حروب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والحصار والتجويع في حقه، والتي تصاعدت بشكل خطير بعد ملحمة «طوفان الأقصى» المجيدة، وذلك بدعم وتزكية ومشاركة من طرف الدول الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل خيانة وتخاذل الأنظمة الرجعية العربية المطبعة مع الاستعمار والصهيونية وصمت وتواطؤ المنتظم الدولي.

إن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يدين بشدة تصريح الرئيس الفرنسي، ويؤكد أن الإرهابي هو الكيان الصهيوني العنصري النازي وكل من يدعمه ويحميه ويوفر له أسلحة حرب الإبادة الجماعية وقتل الأطفال والنساء والشيوخ وتدمير المساكن والمستشفيات والمدارس ووضع لوائح لاغتيال قادة المقاومة ... وأن المقاومة الفلسطينية مشروعة بالتاريخ وبالقانون والمواثيق الدولية دفاعا عن حقوق الشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه وعودة اللاجئين وتقرير مصيره وبناء دولته الوطنية الديمقراطية على كامل فلسطين وعاصمتها القدس

كما يعتبر هذا التصريح من داخل قبة البرلمان المغربي وصمة عار تاريخية جديدة تنضاف لتصريحات الهرولة نحو التطبيع من طرف العديد من المسؤولين في الحكومة والبرلمان المخزنيين.

عاشت المقاومة الفلسطينية

الخزي والعار للصهيونية والإمبريالية والرجعية.

المكتب السياسي
29 أكتوبر 2024.

حدث الأسبوع

لا أهلا ولا سهلا بالرئيس الفرنسي لبلادنا (X)

معاد الجحري

1) اليوم 29 أكتوبر 2024، يتزامن مع مرور 387 على انطلاق طوفان الأقصى. ورغم الإبادة والتجويع ومحاولات التهجير اليائسة، لازال الشعب الفلسطيني مرابطا على أرضه ولا زالت المقاومة صامدة شامخة موحدة تصوب نحو العدو وتكبده خسائر مؤلمة. فالمجد والعزة للمقاومة. أما بالنسبة لنا فالمطلوب هو المثابرة والعمل الدؤوب ومضاعفة الجهود سواء تعلق الأمر بالدعم للمقاومة أو بمناهضة التطبيع. متى سيسقط التطبيع يقول البعض؟ لا نعرف متى؟ كل ما نعرف أنه يقينا سيسقط، وسيسقط يقينا بنضالنا المستميت والوحدوي والصبور وفي عمق أعماق شعبنا.

2) اليوم 29 أكتوبر، هو اليوم الثاني لزيارة ماكرون لبلادنا. ونؤكد من خلال هذه الوقفة على مواقف جبهتنا من هذه الزيارة المشؤومة، وقد أصدرت بيانا في الموضوع تقول فيه، لا أهلا ولا سهلا بالرئيس الفرنسي لبلادنا. لماذا هذا الموقف؟

-لأن الصهيوني ماكرون شريك كامل في حرب الإبادة بعد المجرم بايدن

-لأن الصهيوني ماكرون يعتبر معاداة الصهيونية هي معاداة للسامية

-لأن الصهيوني ماكرون قام بمنع المظاهرات والتضييق على المتظاهرين تضامنا مع المقاومة الفلسطينية

-لأن الصهيوني ماكرون سن غرامات مالية وعقوبات سجنية ضد من يعبر عن تعاطفه مع المقاومة المسلحة

-لأن الصهيوني ماكرون ضيق الخناق على حركة البدس

-لأن الصهيوني ماكرون يتجاهل الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن بالحق في مقاومة الاضطهاد.

-لأن الصهيوني ماكرون جاء محاطا خلال هذه الزيارة بعشرات الشركات الكبرى لمصاصي دماء شعبنا في إطار الاستعمار الجديد.

3) اليوم 29 أكتوبر يتزامن مع الذكرى 59 لاغتيال القائد الأممي المهدي بنبركة من طرف النظام المغربي وقد تورطت في هذا الاغتيال المخابرات الفرنسية والأمريكية والصهيونية (جهاز الموساد).

كان ذلك هو المقابل للسماح للموساد بالتجسس على أشغال قمة الجامعة العربية بالدار البيضاء في شتنبر 1965. كان أيضا هو المقابل للمزيد من تسهيل عملية ترحيل اليهود المغاربة إلى الكيان الصهيوني بموجب اتفاقية سرية مع النظام المغربي. وقد كان للموساد ممثلا مستقرا بالرباط رغم غياب علاقات دبلوماسية رسمية بين الطرفين.

كما اصطدم مشروع الكيان الصهيوني بالتغلغل في إفريقيا بالمشروع التحرري الذي كان يقوده بنبركة على صعيد هذه القارة خاصة وأن الكيان كان معزولا على مستوى المنطقة.

لقد تورطت كل هذه الأطراف في اغتياله لأن منظمة القارات الثلاث التي كان ينسق أعمال مؤتمرها بكوبا كانت تهدف إلى توحيد تياري الحركة العالمية المناهضة للاستعمار والإمبريالية.

(*) كلمة باسم الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع في وقفة الثلاثاء 29 أكتوبر 2024 بالرباط

بيان تحذيري: سلاح الإبادة في سماء مدينة مراكش

في ظل الإبادة الجماعية ومحاولات التهجير، وعلى بعد أيام من انعقاد معرض مراكش الدولي للطيران من 30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 2024، حيث «تتوقع دورة هذا العام من معرض مراكش الدولي للطيران، تحقيق مشاركة غير مسبوقة وحضور 300 عارض، وأكثر من 75 وفداً رسمياً» حسب وزارة التجارة والصناعة المغربية.

وتأكد حضور شركة لوكهيد مارتن الرائدة في مجال تكنولوجيا الدفاع والطيران، وإحدى أكبر شركات تصنيع الأسلحة في العالم، التي تزود الكيان الصهيوني بطائرات مقاتلة من طراز إف16- وإف35- التي يستخدمها على نطاق واسع لقصف غزة وتدميرها. كما يستخدم الكيان الصهيوني طائرات النقل سي130- هيركوليس، من صنع الشركة نفسها لدعم الغزو البري لغزة وتنفيذ جرائم الإبادة الجماعية.

كما تصنع شركة لوكهيد مارتن صواريخ هيلفاير AGM-114 وطائرات الأباتشي الصهيونية، وقد تم تسليم حوالي 2000 صاروخ إلى الكيان الصهيوني في الفترة ما بين 7 أكتوبر و14 نوفمبر 2023. هذا إضافة إلى صواريخ هيلفاير R9X ، ونظام إطلاق الصواريخ المتعدد M270 ، التي استخدمت كلها في المجازر التي لا زالت مستمرة في غزة وفي العدوان على لبنان.

وتصنع شركة سيكورسكي التابعة لشركة لوكهيد مارتن، مروحية النقل الثقيل CH-53K King Stallion ، التي تُستخدم لنقل جنود جيش الإبادة إلى داخل غزة وخارجها.

إن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع؛ إذ تستنكر هذا الحضور المخزي والشنيع لشركة ضالعة في تزويد آلة الحرب الصهيونية بالذخائر والطائرات والعتاد، نحذر من هذه الخطوة الخطيرة التي تعد انتهاكا لقرار محكمة العدل الدولية بمطالبة كل الدول بحظر تسليح الكيان المحتل، الأمر الذي يجعل من المغرب دولة متورطة في حرب الإبادة الجماعية، وتنكر للقضية الفلسطينية التي هي قضية الشعب المغربي قاطبة.

السكرتارية الوطنية
25 أكتوبر 2024.